الفصل الرابع

إقرار ما لا مفر منه

استفتاء كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

كان الداعمون الدوليون لعملية السلام، وكذلك حكومة جنوب السودان تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، تواقين للمضي قدما إلى ما وراء انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، والتركيز على ما اعتبروه دائما الهدف الرئيسي لاتفاق السلام الشامل – تحديداً الاستفتاء على حق تقرير المصير لتيسير انفصال جنوب السودان – وتحديد ما إذا كان قاطنو ولاية أبيي راغبين في أن يتم إلحاقهم بالجنوب، أم في أن يظلوا تابعين للشمال.

obeikandl.com

بيد أن المرارة التى ولدتها الانتخابات، والفشل فى إحراز تقدم فى إرساء دعائم الديمقراطية، والركود الذى أصاب عددا كبيرا من القضايا ... كل ذلك كان يعنى أن المناخ الذى أحاط المسيرة نحو الاستفتاء بدا محفزا على الصراع والخلاف ومحرضا على العودة إلى ساحات القتال. وفضلا عن ذلك، فإنه قد تعين على قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز التعارض القائم بين برنامج الحركة الداعى إلى "سودان موحد إصلاحى"، وبين دعم الحركة لانفصال الجنوب، إلى جانب التواؤم مع موقف مرير، وإقناع حزب المؤتمر الوطنى بقبول حتمية الانفصال. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر الوطنى يواجه موقفا متعارضا إذ إنه بالرغم من قيام الحزب بتأييد الوحدة – اسمياً – إلا أن معظم قياداته كانوا سعداء لمجاراتهم العلمانيين المشاغبين فى الجنوب وأيديولوجيتهم، "السودان الجديد"، ما

obeikandl.com

دام كان بإمكانهم توظيف قبول التصويت بالانفصال كوسيلة لابتزاز حكومة جنوب السودان، وكذا المجتمع الدولي في الكثير من القضايا.

حق تقرير المصير

نبعت المطالبة بحق تقرير المصير من قرابة عقود ستة من الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث كانت تدعمها جميع الفصائل المنتمية للمجتمع الجنوبي. هذا، وقد نص بروتوكول مشاكوس، في مادته (١-٣) على حق الجنوبيين - قانونياً - في تقرير مصيرهم، حيث إن "شعب جنوب السودان له الحق في تقرير مصيره، وذلك ضمن أمور أخرى، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً" (مادة ١-٣). كذلك، فقد ورد بالبروتوكول في مادته (٢-٥) أنه "عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ست سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية،

يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لكى يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذى تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال".

وبالرغم من وجود ما يسوغ الإيمان بأن صيغة "سودان كونفدرالى" سيكون لها قاعدة تأييدية صلبة فى الجنوب، إلا أن تلك الصيغة لم تطرح كخيار منفصل بالرغم من أن مجموعات "استطلاع الرأى" فى الجنوب فى ظلال المعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية قد وجدت أن هناك تأييدا كبيرا لها، بالرغم من التأييد الأكبر لخيار الانفصال. هذا، وقد ينظر إلى مناصرة الكونفدرالية على أنه دعم وتأييد للوحدة إذ إنها تعنى المحافظة على الهياكل الحكومية المستقلة التى أتاحها اتفاق السلام الشامل ... ذلك الطرح الذى نادى به لسنوات مالك عقار اير، زعيم القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان وحاكم ولاية النيل الأزرق. أما الدكتور غازى صلاح الدين، المفاوض الرئيسى عن حزب المؤتمر الوطنى فى مفاوضات بروتوكول مشاكوس، فقد ذكر أنه ومنذ خمسينيات القرن العشرين ، ساوى السياسيون الشماليون بين "الفيدرالية الموسعة"، وبين الانفصال، إلا أنهم لم يعملوا بتلك المقولة. وفى حقيقة الأمر، عارض كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك الطرح ... عارضه الحزب لانطوائه على دعم فكرة "السودان الجديد"، والحد من إمكانية "أسلمة الجنوب"، وعارضته الحركة لأنه على الرغم من تأييدها الرسمى لسودان موحد، فإن زعامة الحركة "ما بعد قرنق" تذهب إلى تفضيل الانفصال الصريح.

وقد ظل العمل ببروتوكول مشاكوس ساريا إذ تم تضمين البروتوكول فى دستور البلاد، إلا أن قانون الاستفتاء الذى صادق عليه البرلمان عام ٢٠٠٩ هو الذى حدد الشروط التى يمكن أن يجرى بمقتضاها الاستفتاءان بشأن جنوب

السودان ومنطقة أبيي، وكان ذلك نتاج مفاوضات مضنية جرت، بالأساس، بين نائبي الرئيس، رياك مشار وعلي عثمان طه، وكذا تظاهرات قادها ياسر عرمان. على أن الأمر الذي أثار إشكالية خاصة تمثل في النسبة المئوية من الجنوبيين الذين يجب أن يدلوا بأصواتهم حتى يتم قبول نتائج الاستفتاء. ولقد وافقت الأحزاب على ضرورة أن يدلي ٦٠٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم في الاستفتاء، وأنه إذا تعذر الوصول إلى ذلك الحد توجب إعادة إجراء الاستفتاء في غضون ستين يوماً. هذا، وقد نصت المادة ٤١/ ٢ من قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان على ما يلي: (أ) يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانونا إذا اقترع ما لا يقل عن ٥٨٪ من عدد الناخبين المسجلين. (ب) إذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية. وقد أدى هذا الشرط إلى إثارة موجات من الغضب في جنوب السودان. كذلك، فوفقا للمادة ٤١/ ٣ من القانون، "تكون نتيجة الاستفتاء على الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪ + ١) من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرساه اتفاق السلام الشامل أو الانفصال. كذلك، فقد دعا قانون الاستفتاء إلى الاستعانة "بالمراقبين الدوليين" في جميع مراحل عملية الاستفتاء، فقد نصت المادة ٦١/ ١ من القانون على أنه "يجب أن تتم عملية الاستفتاء بمراقبة دولية وإقليمية ومحلية وذلك بقيام الحكومة وحكومة جنوب السودان بالتنسيق مع مفوضية استفتاء جنوب السودان، إلى جانب الدول الراعية للاتفاق، بدعوة أو قبول طلبات الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لحضور ومراقبة الاستفتاء وفقا لأحكام هذا القانون وتحديد ممثليهم على أن تقوم المفوضية باعتماد الممثلين رسميا". ونظرا لحركة الترحيل الواسعة التي زامنت الصراع في جنوب السودان، أتاح القانون حق التصويت للمقيمين في شمال السودان وكذلك في ثماني دول هي: إثيوبيا وكينيا وأوغندا وأستراليا

وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومصر. هذا، وقد نصت المادة ٢٧ من قانون الاستفتاء، والخاصة بمراكز التسجيل والاقتراع على ما يلي: (٢٧/ ١): فيما عدا مراكز الاستفتاء فى المواقع الأخرى المنشأة بمقتضى الضرورة، تقوم اللجنة العليا بناء على توصية من اللجنة الفرعية بتكوين لجان مراكز التسجيل والاقتراع فى المقاطعات. (٢٧/ ٢): دون المساس بأحكام البند (١) أعلاه، يجوز للمفوضية إنشاء مراكز للاستفتاء فى أية مواقع أخرى على ألا يقل عدد الناخبين المسجلين عن عشرين ألف ناخب فى كل مركز، أما فى حالة عدم توفر ذلك العدد (٢٠٠٠٠) فى أى موقع يتم فتح مركز الاقتراع لهم فى عاصمة الولاية المعنية فى شمال السودان أو فى بلاد المهجر.

وكانت أكثر مواد قانون الاستفتاء إثارة للجدل، المادة ٢٥ والخاصة بأهلية الناخب للاستفتاء، حيث اشترطت فى الناخب أن يكون (١) مولودا من أبوين ينتمى كلاهما أو أحدهما إلى أى من المجموعات الأصيلة المستوطنة فى جنوب السودان أو قبل الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥٦ أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية فى جنوب السودان، أو (٢) مقيما إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع أو أى من الأبوين أو الجدين مقيما إقامة دائمة ومتواصلة دون انقطاع فى جنوب السودان منذ الأول من كانون الأول/ يناير ١٩٥٦ (قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان: المادة ٢٥). هذا، وقد كان القصد من وراء تلك المعايير تضمين أولئك الذين تعود أصولهم إلى أحد الأصول الإثنية فى جنوب السودان، وأولئك المقيمين إقامة دائمة فى جنوب السودان، إلا أنه لم يتم تقديم بيان ما بما تتكون منه المجموعات الإثنية أو الأصيلة، أو كيف سيتم تطبيق تلك الاشتراطات.

لقد جاءت تلك الاشتراطات المعقدة تجاوبا مع مخاوف الحركة الشعبية لتحرير السودان إزاء تلاعب حزب المؤتمر الوطنى بالناخبين الشماليين وتضليله لهم. إذ

أرادت الحركة الشعبية، في بداية الأمر، أن تنكر على الجنوبيين المقيمين في الشمال الحق في التصويت، إلا أن حلفاءها في البرلمان اقتنعوا بالتراجع عن ذلك. وأخذاً بقانون استفتاء منطقة أبيي في اعتبارها، تمادت الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية لتحرير السودان في إنكار أدنى الحقوق الديمقراطية الأساسية. ففي أعقاب قيام لجنة برلمانية ضمت جميع الأحزاب بمنح كل من بدو دينكا نقوك والمسيرية بالمنطقة الحق في التصويت في الاستفتاء، ثارت ثائرة الحركة الشعبية لتحرير السودان مما أدى إلى وقف استكمال الإجراءات لتدخل مع حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات غير علنية، كانت نتيجتها التقدم بمشروع قانون يخول لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني سلطات أوسع ، حيث وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على التصويت لصالح تلك التدابير، بينما ارتضى حزب المؤتمر الوطني ألا تحرم قبيلة المسيرية حقها في التصويت في استفتاء منطقة أبيي. أما المعارضون في الحركة الشعبية فقد استاءوا بشدة، كذلك كانت الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان من المسيرية الذين ينتمي أغلبهم إلى حزب المؤتمر الوطني. وبالزعم أنهم قد تم خيانتهم والغدر بهم، غادر أعضاء البرلمان من المسيرية أروقة البرلمان وبصحبتهم عدد من أعضاء التحالف الوطني الديمقراطي، وأعضاء برلمانيين أخر. وقد أورد عضو برلماني معارض، بشئ من المرارة، أن "تلك الأحداث قد زلزلت ثقتنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان".

هذا، وقد أقر قانون استفتاء جنوب السودان إنشاء "مفوضية استفتاء جنوب السودان"، فوفقاً للمادة (٨) من القانون: " ١- تنشئ رئاسة الجمهورية فور صدور هذا القانون مفوضية تسمى مفوضية استفتاء جنوب السودان. ٢- يكون مقر المفوضية بالخرطوم ويكون لها مكتب استفتاء جنوب السودان بجوبا. كذلك فقد نصت المادة (١٤) من القانون ذاته على أنه "يكون من ضمن مهام المفوضية

وسلطاتها تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وفقاً لأحكام الدستور بالتعاون مع الحكومة وحكومة جنوب السودان". بالرغم من سعى الحركة الشعبية لتحرير السودان باقتراح أمور أخرى. أما رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان فكان البروفسور الجليل محمد إبراهيم خليل، وهو محام مرموق وعضو مخضرم بحزب الأمة على خلاف مع توجهات حزب المؤتمر الوطنى. وقد قام خليل بمغادرة السودان ليعيش فى منفاه الاختيارى فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى أعقاب الانقلاب الإسلامى. على أن المشاهد هو كون خليل ومفوضية استفتاء جنوب السودان وكأنهما ينتميان إلى جيلين مختلفين – فهو سودانى ليبرالى النزعة يحاول أن يأتى بما هو صواب حتى ولو أدى ذلك إلى تمزيق أواصر الوطن. أما القاضى شان ريك مادوت رئيس مكتب استفتاء جنوب السودان فكان نائب رئيس محكمة جنوب السودان العليا. هذا، وقد كان عدد من أعضاء المفوضية والمكتب أنصارا مشهورين للحركة الشعبية لتحرير السودان، إذاً، وعلى خلاف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فلا يتأتى أن تكون هناك ممالأة أو انحياز إلا إذا كانت ضد حزب المؤتمر الوطنى. وبالرغم من كون كل من المفوضية والمكتب قد ووجها بالعديد من المشكلات اللوجيستية والتمويلية، إلا أن المتعارف عليه أنهما قد اضطلعا بمسئولياتهما باقتدار وحيادية.

المسيرة نحو الاستفتاء

على الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى أثبتا خلال العملية الانتخابية مهاراتهما فى التوصل إلى اتفاقات تصب فى مصلحتيهما، وتضعف من شأن الأحزاب المعارضة، وتسخر من التزام اتفاق السلام الشامل بإحداث تحول ديمقراطى، إلا أن الانتخابات قد أسهمت فى ترسيخ انعدام ثقة كل منهما فى الآخر. كذلك فقد أدت الانتخابات إلى تعكير الصفو

لتناولها عدداً من القضايا التى عرفت لاحقا بقضايا ما بعد الاستفتاء. على أن تناول تلك القضايا قد شهد تباطؤاً فى تفعيله بسبب التأخير فى تحقيق معظم أهداف اتفاق السلام الشامل، وكذا بسبب عدم التيقن السياسى، والرغبة من جانب الطرفين، فى أوقات مختلفة، فى إرجاء الأمور، وبسبب تثبيط الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى لكلا الطرفين عن التعامل مع الأمور مبكرا إذ ساد الاعتقاد بأن ذلك قد يفضى إلى الحكم المسبق على نتائج الانتخابات. إن نتائج الانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد قسمت البلاد إلى شمال يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطنى سيطرة كبيرة، وجنوب تهيمن عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما جعلت نتيجة الانتخابات التكهن بما سوف يسفر عنه الاستفتاء واضحاً جلياً.

وبما أن المفاوضات لم تسفر عن تقدم ملموس، قام تابو مبيكى، رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقى بنقل المفاوضات إلى "مقلى" بإثيوبيا، حيث اتفق حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١٠ على تفاوض رسمى للتفكير فى القضايا المثارة وتحديد من سيشارك فى هذا الصدد. هذا، وقد اتخذ القرار بتقسيم المواضيع المختلفة إلى أربع مجموعات رئيسية: المواطنة، والأمن، والتمويل، والمعاهدات الدولية والشئون القانونية، كما تقرر أن تدار المفاوضات من قبل الاتحاد الإفريقى، وتفويضه "لمساعدة الأحزاب السودانية فى تطبيق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، والشئون ذات الصلة"، تلك العملية التى سوف يدعمها "الإيقاد"، و"منتدى شركاء الإيقاد"، والأمم المتحدة. وأخيرا، فقد ووفق على ضرورة أن تشتمل المفاوضات على أحزاب سياسية أخرى، بالإضافة إلى المجتمع المدنى. وقد بدا ذلك استهلالا مبشرا، إلا أنه وبالرغم من مرور عام بأكمله لم تتمخض المفاوضات عن أية اتفاقات موقع عليها.

لقد حظيت قضية المواطنة باهتمام خاص لأنها قد ولدت المخاوف من حركات الترحيل والنزوح المفاجئ، وإهدار الحقوق الأساسية للجنوبيين فى الشمال، وبالفعل، فقد ظل شبح الثأر بتبادل موجات الترحيل بين كل من إثيوبيا وإريتريا خلال الحرب بينهما (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) قائماً كمثال على ما قد يصيب السودان. وبالرغم من أن الرئيسين عمر البشير وسالفاكير قد أصدرا بيانات مطمئنة، إلا أن تلك لم تكن الحال بالنسبة إلى بعض الوزراء ممن وجدوها فرصة سياسية سانحة لإشعال الموقف. لقد ذكر كمال عبيد، وزير المعلومات بحكومة الوحدة الوطنية، أنه إذا ما صوت الجنوبيون لصالح الانفصال، "فلن يكون بإمكانهم التمتع بحقوق المواطنة، أو الوظائف أو المنافع الأخرى، كذلك فلن يمكنهم أن يشتروا أو يبيعوا فى أسواق الخرطوم، ولن يتمكنوا من تلقى العلاج فى المستشفيات. وعلى الفور، احتج البشير ضد بيان كمال عبيد، حيث قال إنه مسئول عن حماية الجنوبيين فى الشمال. بيد أن ذلك لم يخمد الموقف المشتعل، حيث عاود السياسيون الشماليون والإعلام الإشارة إلى بيان كمال عبيد لأسابيع تلو الأخرى. وفى الحقيقة، فقد أثبتت الأيام صدق بيانه. وبينما أصر مسئولو حزب المؤتمر الوطنى على أن الوضع فى السودان لا يشبه أيا من إثيوبيا أو إريتريا فيما يتعلق بسباق الترحيلات المتبادلة بينهما، إلا أن عضوا كبيرا بحزب المؤتمر الوطنى يعمل لدى الحكومة قد أخبر المؤلف قبل عام ونصف العام من الاستفتاء أنه فى حالة التصويت على انفصال الجنوب، فسوف يتم طرد الجنوبيين. هذا، وقد جنح منحى حزب المؤتمر الوطنى، فى النهاية، نحو بعض الاعتدال، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢، لم يكن لدى الجنوبيين ممن يقطنون الشمال أية تطمينات.

وفى حين رغبت بعض عناصر حزب المؤتمر الوطنى فى تهديد الجنوبيين أو معاقبتهم لتعليقهم التصويت على الانفصال، قام مسئولو الحركة الشعبية لتحرير

السودان بخلق مناخ من الخوف لحث الجنوبيين على الارتحال جنوباً لتسجيل أصواتهم التي سيدلون بمقتضاها في الاستفتاء. وبالفعل، فقد شرع الجنوبيون في الارتحال جنوباً – في أعداد متنامية – لإيمانهم بأنه لا مستقبل لهم في الشمال– على الرغم أنه مع نهاية عملية السلام كان هناك مئات الآلاف من الجنوبيين ما يزالون في الشمال، بمن فيهم أولئك الذين عادوا أدراجهم (شمالا) بعد أن واجهتهم ظروف معيشية عسيرة وبيئة عمل قاسية في الجنوب، فيما أطلق على البعض الآخر "الجلابة" أو "تجار الشمال" ... وهو نعت تقريعي مسيء. لقد كان لتلك الحركة أثر ملموس في الاقتصاد الشمالي في مجالات كالعمران الحضري، وكذا في شرق السودان، حيث تعطل الإنتاج الزراعي بسبب نقص أعداد المزارعين الجنوبيين المتوافرين. وكما يوجد من الجنوبيين من يعيش في شمال البلاد، فإن ٣٠٪ من السكان الشماليين والجنوبيين المنتمين لكل من الشمال والجنوب يعيشون في المناطق الحدودية، بمن فيهم قرابة ثلاثة ملايين من البدو الرحل من قاطني الشمال والذين يعبرون الحدود، على نحو منتظم، حيث سيفيدون كلهم من اتفاقية حول نظام للمواطنة الثنائية (المزدوجة)، وهو مبدأ عارضه حزب المؤتمر الوطني، ولم تشدد عليه الحركة الشعبية كثيراً.

كانت عائدات النفط بموجب اتفاق السلام الشامل، تقسم مناصفة، أما في حالة التصويت لصالح الانفصال، فسوف يكون للجنوب الحق في الحصول على جميع الإيرادات المتأتية من النفط الموجود بداخل حدوده، والذي يقدر بنحو ٧٥٪ من الإنتاج الإجمالي للنفط. هذا، وقد توافق كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على أنه إذا جنح الجنوب باتجاه خيار الانفصال، فسوف تجرى ترتيبات من شأنها التلطيف من حدة ضربة انخفاض العائدات بالنسبة لشمال السودان، بيد أنهما لم يتفقا تحديدا على التدابير التي سيتم اتخاذها. وفي

هذا الإطار، فقد ذهب حزب المؤتمر الوطنى إلى تفضيل ترتيبات طويلة الأجل بالتزامن مع تخفيض تدريجى للنصيب من العوائد النفطية، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رغبت فى تجاوز قضية اقتسام العوائد كلية، والاستعاضة بدفع مقابل استخدام خط أنابيب النفط إلى بورسودان لفترة زمنية يتم التعاقد بشأنها. وفى تلك المرحلة، فضلت الحركة الشعبية أن تدفع للشمال نقدا وعلى هيئة نفط، وذلك إيثارا للسلامة.

كذلك، فقد أثارت قضية النفط مسألة ترسيم الحدود – والتى لم يتم التوصل بشأنها إلى أى قرار – حيث تقع معظم آبار النفط على الحدود الشمالية/ الجنوبية أو بالقرب منها. وبالفعل، فإن التصريح المتواتر الذى يعلنه الوسطاء والذاهب إلى أن ٢٠٪ من الحدود الشمالية/ الجنوبية، بما يقارب من ٤٠٠ كيلو متر هى موضع نزاع – لم يكن مطمئناً بما يكفى فى ظل عدم حدوث أى تقدم. وقد عزا حزب المؤتمر الوطنى الإخفاق فى تحقيق تقدم ما فى مسألة ترسيم الحدود، أولا، إلى رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى إرجاء ذلك الأمر لحقبة ما بعد الاستفتاء، عندما يتم تعضيد قدرتها التفاوضية – على حد زعمها – بالتصويت لصالح الانفصال، وثانيا، إلى صعوبة اتفاق الطرفين فيما بينهما على تعريف للحدود. وفى الوقت ذاته، اشتكت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أن حزب المؤتمر الوطنى أراد توظيف مسألة الحدود كوسيلة للضغط بشأن قضايا أخرى، وبخاصة قضية اقتسام العوائد النفطية.

كذلك، فقد حظيت المعاهدات الدولية باهتمام، وبخاصة المعاهدات المتعلقة بنهر النيل (معاهدتا ١٩٢٩ و١٩٥٩)، والتى تقسم مياه نهر النيل بين مصر والسودان. وإدراكا بأن تلك الترتيبات هى ترتيبات غير مستدامة، شرع عدد من البلدان الغربية فى تأييد مبادرة حوض النيل، وذلك بهدف بناء علاقات تعاون بين بلدان الحوض.

إلا أن تلك المبادرة كانت غير موفقة كما بدا جليا فى أعقاب المفاوضات الفاشلة فى أيار/ مايو ٢٠١٠، حين قامت كل من إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا بالتوقيع على اتفاقية جديدة بعد استبعاد كل من مصر والسودان، مما أدى إلى تنامى حدة التوتر بين دول المنبع ودول المصب. وفى هذا الخضم، سيبحر جنوب السودان، والذى من المتوقع أن ينحاز إلى دول المنبع نظرا لارتباطاته الوثيقة مع كل من أوغندا وكينيا. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تشدد كثيرا على مسألة الموارد المائية، وذلك فى اتفاق السلام الشامل، وذلك بلا شك لعلمها أن ذلك سوف يغضب مصر، وأيضا لكون الجنوب، فى الوقت الحالى، لا يستخدم مياه النيل فى أغراض الرى أو التصنيع. إلا أن الحركة، فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء، قد شددت على نصيب للجنوب من مياه النيل. هذا، ولم يكن حسم ذلك الأمر سهلا، حيث إنه مع فقدانه لآبار النفط للجنوب، ارتكنت الخطط التنموية للسودان، على نحو كبير، إلى الزراعة المروية، الأمر الذى جعل حزب المؤتمر الوطنى أقل رغبة فى التنازل عن أى قدر من نصيبه المائى وفقاً لمعاهدة ١٩٥٩ .

وعند بدء المفاوضات، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأنه نظرا لأن الجنوب لا يلقى إلا منافع محدودة من الحكومة السودانية، فعلى الخرطوم أن تتحمل كامل المسئولية عن مجمل الدين الوطنى البالغ ٣٩ مليار دولار أمريكى، وهو ما ثبت أنه أمر متعذر. وقد نوقشت صيغ عديدة فى هذا الشأن، بما فيها أن يضطلع السودان بكامل الدين وذلك فى مقابل أن يرتضى الاستفتاء ونتائجه على أن يتم سداد الديون بواسطة مانحين متعاطفين. كذلك فقد كان ثمة اتفاق مبكر يقضى بأن يكون لجنوب السودان عملته المستقلة بعد الانفصال، إلا أنه عشية الاستقلال بدا أن ذلك الاتفاق قد انهار.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد رغب ليس فقط فى أن تدفع الحركة الشعبية لتحرير

السودان ثمنا لاستقلال الجنوب (أو فدية وفقا لباقان أموم)، وإنما سعى لإحراز منافع من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. وتحديدا، فقد رغب الحزب في إسقاط الديون، سواء تم الأمر بواسطة الولايات المتحدة مباشرة، أو من خلال النفوذ الأمريكي الممارس على البنك الدولي، أو من خلال مجموعة من المساهمين تقودها الولايات المتحدة. كذلك، كان الحزب راغبا في إنهاء الولايات المتحدة لعقوباتها ضد السودان (على الرغم من أن العقوبات المفروضة جراء الحرب في دارفور لم يكن ثمة مجال لمناقشتها أو التفاوض بشأنها)، فضلا عن رغبته أيضاً في إسقاط نعت "الدولة الراعية للإرهاب" عن السودان، وتعليق مجلس الأمن للتهم الموجهة ضد الرئيس عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفي المقابل، يقوم الحزب بتسهيل إجراءات عملية الاستفتاء، والاعتراف باستقلال جنوب السودان. لقد شهد حزب المؤتمر الوطني الوعود الأمريكية الزائفة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، بيد أنه كان يدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نفوذ وقوة لا يستهان بهما. فحتى لو خذلهم الأمريكيون ثانية فليس ثمة ما يخسرونه إذا ما كرروا المحاولة.

مجابهة تضاريات الأحزاب

لم تكد الانتخابات تنتهي حتى شرعت الأحزاب في الاستعداد وتهيئة أنفسها للاستفتاء. فبالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل الاستعداد في أربع نقاط. أولاها: تقديم التبريرات لعدم الوفاء بالتزام برنامجها "بسودان جديد"، وكذا نقضها لالتزامها بالوحدة الوطنية وفقا لاتفاق السلام الشامل. ثانيها: الإبقاء على عملية السلام وفقا للمسار المرسوم لها. ثالثا: المضي قدما فيما يرتبط بقضايا ما بعد الاستفتاء، ورابعا: التواؤم والتنسيق مع المعارضة الجنوبية لضمان التوصل إلى اتفاق "داخلي" فيما يخص السير نحو الاستفتاء. أما بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، والذي – غالباً – لم يكن بحسبانه أن تصل عملية السلام إلى تلك المرحلة،

فكانت هناك حاجة إلى ثلاثة أمور. الأول: إعادة الثقة والولاء لناخبيه والذين تضاربت مشاعرهم تجاه الانفصال الوشيك لجنوب السودان. الثاني: تهيئة الحزب لأوضاعه للإفادة القصوى من المنافع التي توقع الحصول عليها جراء الموافقة على الأوضاع التي باتت تتشكل وقبول نتائج الاستفتاء. الثالث: الرغبة في إلقاء بعض الأعباء السياسية المترتبة على انفصال الجنوب على أحزاب المعارضة.

تمثلت نقطة البداية لحملة الاستفتاء في سلسلة من اللقاءات التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية، كان أبرزها المؤتمر الذي عقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ بحضور نائبي الرئيس، علي عثمان طه وسالفاكير، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، والرئيس الأمريكي باراك أوباما، وتابو مبيكي بصفته رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقي، ورؤساء كل من كينيا ورواندا وإثيوبيا، بالإضافة إلى مسئولين من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين. وقد شدد المؤتمر على الالتزام الدولي بمعاهدة السلام والحاجة إلى إجراء استفتاء الجنوب على نحو يتسم بالحيادية والشفافية، وفي الموعد الذي جرى تحديده سلفا دونما إرجاء. أما سالفاكير فقد ذكر، أثناء وجوده بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه بالرغم من أن الوحدة كانت أولوية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إلا أنها لم تعد "خيارا ذا جاذبية" لأهالي جنوب السودان، مما سبب إرباكا لعلي عثمان طه. وفي الوقت ذاته، أكد طه للأمم المتحدة ولسالفاكير أنه لن يتم إرجاء الاستفتاء، إلا أنه قد اشتكى حيال "شيطنة السودان"، والمتمثل في الاتهامات الموجهة للرئيس عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكابه لجرائم حرب، فضلا عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، وتعذر سداد الديون، وإدراج السودان ضمن قائمة الولايات المتحدة للبلدان الراعية للإرهاب الدولي.

إلا أن الظهور الحقيقى لسالفاكير فكان فى صحبة عدد من الحلفاء والأصدقاء بكتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكى والذى كان قد ألقى به خطابا هاما فى السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ . وفى هذا الخطاب شدد سالفاكير، ثانية، على أن خيار الوحدة لم يعد "خيارا ذا جاذبية" متوقعا أن يكون "تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال تصويتا كاسحا". أما سكوت جريشن، المبعوث الخاص لأوباما فقد قام بتنظيم إجراء جلسات مباحثات بين مندوبى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لتناول عدد من القضايا المرتبطة بما بعد الاستفتاء، وبخاصة مسألة منطقة أبيى. هذا، ويمكن تلخيص نهج جريشن فى المفاوضات ... ذلك النهج الذى يمكن أن يتم تذكره بمقتضاه، بعد أن غادر السودان ليصبح سفيرا للولايات المتحدة فى كينيا، على النحو التالى: "لقد فكرنا فى منح كعكات صغيرة !! إن الأطفال، بل الدول – يتأثرون كثيرا بالنجوم الذهبية كالتى يمنحها المدرس لتلميذه الصغير عند تفوقه، كما يتأثرون بالوجوه الباسمة، ومصافحات الأيدى، والاتفاقيات، والمباحثات". فلا عجب، إذاً، ألا تتمخض تلك الاجتماعات عن شئ ذى بال.

هذا، ويعبر سالفاكير فى "خطبه الأمريكية"، بانتظام، عن رغبته فى حسم قضايا ما بعد الاستفتاء، بيد أن القضية التى شدد عليها كثيرا كانت اقتسام العوائد النفطية. أما وزراء حزب المؤتمر الوطنى فقد صرحوا بأن اهتمامهم الأكبر هو قضية "الحدود"، إذ ذكروا أن ملس زيناوى، رئيس الوزراء الإثيوبى، قد نبههم بشدة إلى الحاجة إلى التوصل لاتفاق فى هذا الشأن قبل انفصال جنوب السودان لضمان ألا يجدوا أنفسهم فى حرب حدودية كالتى دارت رحاها فيما بين إثيوبيا وإريتريا. وبالفعل، بدأ مسئولو حزب المؤتمر الوطنى بالتشديد على ضرورة أن يكون هناك اتفاق حول الحدود الشمالية/ الجنوبية قبل أن يوافقوا على إجراء

الاستفتاء أو قبول نتائجه، بالرغم من أنه ومع اقتراب تاريخ الاستفتاء، أخذ ذلك الموقف يلين على نحو كبير. إلا أنهم استمروا فى القول إنه بدون إرجاء الاستفتاء فسيكون من المرجح أن يتم تشويه ذلك الاستفتاء نظرا لعدم الاستعداد الكافى له. إلا أن الأيام قد أثبتت خطأ ما ذهبوا إليه. أما شكوكهم حول مدى إمكانية أن تحسم قضايا "ما بعد الاستفتاء" قبل تموز/ يوليو ٢٠١١ وانتهاء اتفاق السلام الشامل، رسميا، فكان لها ما يبررها.

كان حزب المؤتمر الوطنى، فى معظم الأوقات، يصرح علانية بأنه ملتزم بإجراء الاستفتاء فى الموعد المقرر له. إلا أن عناصر من الحزب، فى اجتماعات خاصة ضمتها مع مؤلف الكتاب، قد اقترحت حاجتها إلى إرجاء الاستفتاء لشهر أو شهرين. وكان من المفهوم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لن تستسيغ أى إرجاء للاستفتاء، إذ كانت الحركة مكبلة "بنظرية للمؤامرة من صنع يديها"، وفقا لتعبير أحد المسئولين. هذا، وقد علم لاحقا أن مصر قد قامت بالضغط على الولايات المتحدة بهدف إعلان إرجاء الاستفتاء لفترة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أعوام. ونظرا لاهتمام مصر البادى بحماية حكومة حزب المؤتمر الوطنى، كان من قبيل المفاجأة أن تذهب جريدة "الأهرام" القاهرية، رائدة الصحف شبه القومية فى مصر – وذلك فى أوج حملة الاستفتاء – إلى شجب حكومة حزب المؤتمر الوطنى وإدانتها، إذ قال مصطفى الفقى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى المصرى، آنذاك، "إن نظام عمر البشير من أسوأ أنظمة الحكم التى حلت بالسودان".

هذا، وقد اشتكى وزراء حزب المؤتمر الوطنى إلى المؤلف من أن سالفاكير قد أضحى أكثر عدوانية منذ الرحلة التى قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بقيامه بتأييد فكرة انفصال الجنوب، فإنه يسخر من اتفاقهما ويهزأ به – بيد أن

أولئك الوزراء لم يعزوا ذلك إلى "تطمينات" بعينها من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو الرئيس أوباما، والذى لم يكن يعد، وقتذاك، نصيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان، على نحو سافر ... ولا إلى تطمينات من جانب هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، بالرغم من أن أحد المسئولين اشتكى من تعاملها مع عناصر حزب المؤتمر الوطنى كما لو كانوا "طلبة مدارس"، ولم تحفل بأن الحزب له كيان حقيقى وأنه لا يرضخ لجميع ما قد يطلب إليه من أفعال. وقد كان وزراء حزب المؤتمر الوطنى يقدرون مجهودات الجنرال جريشن، على الرغم من أنه كان ينظر إليه – فى بعض الأحيان – على أنه ذو تأثير محدود. كانت المشكلة فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لحزب المؤتمر الوطنى مردها إلى الرؤية السلبية والانطباعات الخاطئة للسفيرة سوزان رايس، وكتلة النواب السود فى الكونجرس الأمريكى. أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فى مجملها، فقد انتقدت حزب المؤتمر لتماشى سياساتها مع إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على إجراء الاستفتاء فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، وهو نهج "تقنى بحت". وقد قام أحد المسئولين بتوضيح الجهود الأمريكية والإسرائيلية للحط من شأن السودان، وأشار إلى السجل التاريخى لدعم إسرائيل للأنيانيا، وكذا دعم الجماعات اليهودية الكبير لمشروع "كفى"، وحملة "إنقاذ دارفور".

وبعد عودة سالفاكير إلى السودان فى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، كرر رسالته التى بعث بها من الولايات المتحدة: "إذا كان لى – كفرد – أن أصوت وأفاضل بين خيارى الوحدة والانفصال، لاخترت الانفصال"، أخذا فى الاعتبار فشل الخرطوم فى جعل خيار الوحدة "جذابا". وتحديدا، فقد تم الزعم بأنه خلال الفترة الانتقالية التى امتدت إلى قرابة الأعوام الستة، فشل حزب المؤتمر الوطنى فى خلق "دولة" يمكن أن يشعر الجنوبيون بالانتماء إليها، لذا فقد كان يعاب على

الحزب الحاكم إصراره على تطبيق الشريعة الإسلامية، بدلا من تبنى نمط علمانى للحكم. هذا، وقد قام حزب المؤتمر الوطنى بالتهكم على تصريح سالفاكير الذى جاء به تفضيله لانفصال الجنوب (فقد صرح على عثمان طه بأنها تصريحات "غير مقبولة"، بينما قال البشير إن سالفاكير قد نكث بعهوده والتزامه بالاتفاق) ... وذلك لأنه لا يستقيم أن يكون لرئيس حزب ما أو لرئيس حكومة بعينها، تفضيلات مستقلة بمعزل عن تلك الخاصة بهذا الحزب أو تلك الحكومة.

هذا، ويتيح بروتوكول مشاكوس قبول حزب المؤتمر الوطنى لحق الجنوب فى تقرير المصير، ويتيح - بالمقابل - للحركة الشعبية لتحرير السودان القبول بتطبيق الشريعة الإسلامية فى الولايات الشمالية. وبما أن الحركة الشعبية قد ارتضت ذلك الوضع التوفيقى، فقد كان من قبيل المخاتلة والخداع أن يعزو قادة الحركة الفشل فى جعل الوحدة خياراً ذا جاذبية إلى إصرار حزب المؤتمر الوطنى على التمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية. لذا، فقد كان المسوغ الوحيد لقبول تطبيق الشريعة فى الشمال أن يتم حماية حقوق الجنوبيين المسيحيين هناك. ويمكن القول إن تلك الحقوق لا تتمتع بحماية كاملة كما يتضح من استمرار فرض عراقيل بشأن إنشاء الكنائس، وكذلك المشكلات المرتبطة بالمطاعم التى تفتح أبوابها فى نهار رمضان. وفوق ذلك، فإن الواقع الاجتماعى يملى على المسلمين من أهل الشمال، فضلا عن حكومة الخرطوم، عدم السماح بشرب الكحوليات، والاعتراض على زى النساء غير المحتشم. كما أن المشكلة لها طابع طبقى، إذ إن المتضررين الرئيسيين من حظر الكحوليات لا ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الأثرياء المسيحيين الذين قلما يتم التدخل فى شئونهم، بل هن النسوة الجنوبيات ممن يصنعن المشروبات الكحولية لزبائنهن ... المسلمين فى الأغلب. أما لباس المرأة، فغالبا ما لم تكن تطبق شروطه على المرأة الجنوبية التى لا يختلف لباسها كثيرا عن أترابها فى جوبا. وعلى أية حال، فإن

قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا لم يبدوا مطلقا كثير اهتمام بشأن حقوق الجنوبيين المسيحيين في الخرطوم، لذا فالمزاعم بأن الشريعة تمثل عقبة كأداء بوجه الوحدة لأمر يصعب أخذه على محمل الجد، إذ ليس لها أدنى تأثير في "جنوب سوداني مستقل". إن اتفاق السلام الشامل ليتيح، بالفعل، لجنة لحماية حقوق غير المسلمين من أهل الخرطوم، وهي لجنة أنشئت على الوجه الأكمل برئاسة مسيحي تم تسميته من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وخلال السنوات الخمس التي أعقبت إنشاء تلك اللجنة، لم يقم أي مسئول جنوبي بزيارتها مطلقا.

وعلى أية حال، لا تمثل الشريعة عائقا بوجه المسيحيين المتبارين للظفر بالمناصب المختلفة، بما فيها منصب رئيس السودان. وفي الحقيقة، فقد صدم الكثيرون من عدم ترشح سالفاكير، وهو مسيحي، في سباق الانتخابات الرئاسية إذ كانت لديه فرصة جيدة لأن يفوز بمنصب الرئيس ارتكانا إلى قاعدة شعبية جنوبية مؤيدة له، فضلا عن تأييد الجنوبيين القاطنين في الشمال له، بالإضافة إلى دعم المواطنين المهمشين له في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وشرق البلاد. إلا أنه اختار ألا يخوض انتخابات الرئاسة باعثا بذلك رسالة مفادها إنه لا يحبذ خيار الوحدة. كذلك، فقد أعطى سالفاكير براهين أخرى على ذلك بندرة زياراته للخرطوم للاضطلاع بمهامه كنائب أول لرئيس الجمهورية. كذلك، لم تبذل الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أقل الجهود لضمان التأكد من أن نصاب الجنوبيين من الحقائب الوزارية بحكومة الوحدة الوطنية قد استوفى، وذلك إما لأن الحركة أرادت أن يرجع أولئك الجنوبيون إلى الجنوب أو خوفا منها إن أعطى الجنوبيون مناصب رفيعة في الخرطوم أن يعارضوا فكرة انفصال الجنوب.

ونتيجة لتلك الأمور، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية ضعيفة يمكن التحايل عليها بسهولة من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفضل

تنظيما والأشد بأسا. هذا، ومن المؤكد أن الاضطلاع بدور فاعل فى الشمال لم يكن سهلا على الإطلاق إذا علمنا افتقار الحركة الشعبية للخبرة اللازمة واصطدامها بهياكل وظيفية حكومية تعمل كامتداد لحزب المؤتمر الوطنى. إلا أن الحركة الشعبية – فى أغلب الظن – لم تبذل جهودا مخلصة حقيقية، كما ظهر بصورة أكثر تحديدا فى الأداء المضطرب والمرتبك لدور "الحد الأدنى" الذى مارسته فى عملية سلام دارفور. لقد جاهد حزب المؤتمر الوطنى لاستعادة احتكاره تلك العملية، لذا كان من الصعب على سالفاكير ورفاقه أن يخلفوا "بصمة" ما، أما الحركة الشعبية فقد كانت مؤيدة بدعم البلدان الغربية وحركات التحرر فى دارفور، كونها مناصرة للحركة وملتزمة ببرنامج "السودان الجديد" المتبنى من قبل الحركة.

وإضافة إلى ما سبق، لم يكن سالفاكير أو قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان صادقين حين ادعوا، فى البدء، أنهم ملتزمون بخيار الوحدة، وقد أدت خبرة السنوات الست للفترة الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق السلام الشامل إلى جعل سالفاكير وقيادات الحركة يذهبون إلى نبذ خيار الوحدة. إن معظم قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمن فيهم سالفاكير، كانوا فى عداد الانفصاليين على امتداد سنوات. وفيما يلى نورد سردا لحوار دار بين سالفاكير وبينى – مؤلف الكتاب – فى مقر الجيش الشعبى لتحرير السودان فى يای بتاريخ الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠١:

* الجنرال سالفا، هلا تفضلتم ببيان موقفكم بشأن حق الجنوب فى تقرير مصيره؟

* إن موقفى هو أنه إذا تأتى لنا (نحن الجيش الشعبى لتحرير السودان) الاستيلاء على جوبا اليوم، فسنبادر – فى اليوم التالى – إلى الإعلان عن استقلال جنوب السودان ... هل هذا واضح؟

* أجل، جنرال سالفا.

هذا، وفى حين لا يتمتع سالفاكير بالشعبية التى حظى بها قرنق (ولا بشعبية أعدائه)، فقد كان يعرف بأن مشاعره تتشابه مع مشاعر أبناء جلدته، وذلك بسبب تعاطفه المعلوم مع خيار الاستقلال (انفصال الجنوب)، وذلك على النقيض من موقف سلفه – جون قرنق – والذى بدا أنه من مناصرى خيار الوحدة، على الرغم من موقفه شديد التعقيد بما لم يتح لأحد كائنا من كان أن يكون مدركا تماما لذلك الموقف. كذلك، فقد كان من الجلى أن السهولة النسبية التى اصطبغت بها المفاوضات فيما بين سالفاكير وباولينو ماتيب بغرض دمج "قوة دفاع جنوب السودان" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان قد نشأت – فى جانب منها – عن إدراك قيادات "قوة دفاع جنوب السودان" أن سالفاكير يشاطرهم إيمانهم بضرورة انفصال الجنوب.

وفى مسعى لتفادى نشوء أزمة ما، رفضت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخذ موقفا رسمياً يصادق على أى من خيارى الوحدة أو الانفصال، لتبدو وكأنها تترك للمواطنين حرية اتخاذ قرارهم فى هذا الشأن وفقاً لاختيارهم المحض. وفى حقيقة الأمر، وبينما كانت قيادات الحركة، رسميا، على الحياد فإنها قد أعطت الأوامر لأجنحتها المختلفة لتدشين حملات مناصرة لانفصال الجنوب. وقد أرجأت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا، مرارا، اجتماعات لمجلس التحرير الوطنى، والذى كان من المتوقع أن ينحاز إلى خيار الوحدة لا إلى خيار الانفصال، وزعم أن مسوغ ذلك الإرجاء كون جدول أعمال قادة الحركة لا يسمح بعقد ذلك الاجتماع، نظرا لازدحامه. هذا، وقد صرح ياسر عرمان، نائب السكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال أنه لا يرى أى مسوغ لعقد اجتماع كهذا إذ إن موقف الحركة الشعبية جلى تماما. وبهذا التصريح كان عرمان

يشير إلى أن سياسة الحركة الشعبية، منذ نشأتها، قد فضلت "سودانا موحدا"، لذا يجب أن يصادق أى اجتماع لمجلس التحرير الوطنى على تلك السياسة. وبالرغم من أن لهجة البيان الصادر عن الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨ لم تكن على ذلك القدر من القوة فى التزامها بوحدة السودان، إلا أنها قد شددت على فكرة "السودان الجديد".

وبدلاً من أن تصدر الحركة الشعبية لتحرير السودان بيانا واضحا، قام مسئولوها بإذكاء الالتباس. ففى الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أوردت صحيفة "السودانى" مقتطفات مما زعمت أنه وثيقة الحركة الشعبية التى توضح دعمها للانفصال. وفى اليوم التالى، قام باقان أموم، الأمين العام للحركة، بإخبار وسائط الإعلام بأن الوثيقة قد تم تزويرها بغرض تضليل العامة وتلبيس الأمر عليهم، وما انطوى على ذلك من عدم تأييد الحركة لخيار الانفصال. وفى الحادى عشر من الشهر ذاته، قامت آن إيتو، نائب الأمين العام لقطاع الجنوب بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ومساعدة باقان أموم المباشرة ... بعقد مؤتمر صحافى ذكرت فيه "أنه نظراً لعدم تصوير خيار الوحدة على أنه خيار ذو جاذبية خلال الفترة الانتقالية ذات السنوات الست، فلن نحجم عما أراده شعبنا، بل سنعمل على القيام بتحقيق إرادته. فإذا ما أراد شعبنا الانفصال فسوف ندعم خيار الانفصال لأننا نتبع إرادة شعبنا". ثم واصلت إيتو حديثها، "إن هذا الموقف ليس موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان بأكملها، فأنا أتحدث بالنيابة عن القطاع الجنوبى للحركة". وقد تكون آن إيتو قد حسبت أنها تسلط الضوء على تلك البقعة الغامضة، إلا أن ما قامت به – فى الحقيقة – تمثل فى كشف أخطبوط المتناقضات الذى كان يمسك بالحركة.

وبالمثل، فقد كانت المتناقضات تمسك بخناق حزب المؤتمر الوطنى. ففى السابع

من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ أعلن الرئيس عمر البشير تكوين لجنة عليا لدعم الوحدة، تحت رئاسته، وتضم فى عضويتها سالفاكير، النائب الأول للرئيس، وعلى عثمان طه، نائبه الثانى. كذلك، فقد قام البشير بتعيين كل من عثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، وعبد الرحمن سوار الذهب، رئيس السودان الأسبق، وبونا ملوال، مستشار الرئاسة والوزير السابق محمد يوسف عبد الله، وإبراهيم غندور من حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ... كأعضاء فى اللجنة. هذا، وقد أورد البشير أن اللجنة العليا لدعم الوحدة ستشتمل على ١١ لجنة فرعية. بيد أن إعلان البشير لم يكن إلا محاولة هزيلة لخداع جماهير الشمال. فمن المستبعد أن يكون سالفاكير قد تم استشارته بشأن عضوية اللجنة، وذلك فى ضوء تصريحاته المتكررة المناصرة لمبدأ "الانفصال" ... وبالفعل، لم يُسْمَع شيء بعد ذلك بخصوص تلك اللجنة. لقد كانت النية أن يعطى الانطباع بأن حزب المؤتمر الوطنى يكرس جميع موارده من أجل حملة مناصرة خيار الوحدة، بينما لم يقم الحزب بشيء من هذا القبيل. وبالفعل، وفى نهاية عملية السلام، تم الإعلان عن ذلك بواسطة مسئول كبير بالحزب، والذى أخبر المؤلف بأن الحزب لم يعول كثيراً على تلك الحملة، فلو أنه كان جاداً فى هذا الصدد، لكان شرع فى حملة كتلك عقب الفراغ من التوقيع على اتفاق السلام الشامل مباشرة. ونتيجة لذلك، تركت الساحة بأكملها – على حد قول ذلك المسئول – أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان.

على امتداد سبعة عقود، وحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت القومية هى البوتقة السياسية التى عملت على توحيد الأحزاب وفقا لطيف سياسى ممتد، وذلك فى شمال السودان. بيد أن إمساك الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطنى بزمام السلطة قد أبرز أيديولوجية جديدة إلى الأفق السياسى. وكان شعار "الإسلام هو الحل" شعاراً لجميع الأحزاب، ولم يشذ حزب المؤتمر الوطنى عن

القاعدة. فالإسلام السياسى هو حركة لها توجهات عالمية ... حركة ترى أن الدول الحديثة هى صنيعة القوى الكولونيالية المسيحية ... حركة تتطلع إلى إعادة الخلافة الإسلامية الراشدة، تلك التى أعقبت وفاة النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) مباشرة. وفى عام ١٩٧٦ أشار أحد كوادر تلك الحركة إلى أن الجبهة الإسلامية القومية تعتبر أن انفصال جنوب السودان وسيلة ناجعة وأساسية لضمان إرساء النسق الإسلامى المنشود. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد عمد، حين أضحى قوة فاعلة فى سلطة الحكم، إلى سرعة تقويض قطاع الخدمات الحكومى وشرع - فى الوقت ذاته - فى تنمية جناحه الأمنى. وكانت المحصلة دورا متقلصا للدولة فى حياة عامة الشعب السودانى، وزيادة مطردة فى عدم المساواة، وتراجع الثقة فى الدولة، وتوجها نحو المحيط "الخاص".

لقد كرس حزب المؤتمر الوطنى طاقات عظيمة لإضعاف الأحزاب الإسلامية المنافسة، وبخاصة حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، وذلك عن طريق الرشاوى وتشجيع الانقسامات، والعديد من الانتهاكات وتقييد الحريات. إن تلك الممارسات قد أثبتت فاعلية ملحوظة؛ فقد قوضت القواعد الشعبية لهذين الحزبين، وكاد الأمر يصل إلى حد إنهاء وجودهما من الجنوب تماما ... هذان الحزبان اللذان كانا يحتلان موقع الصدارة فى الحياة السياسية فى السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ... لقد أفضت الممارسات المتبعة بحقهما إلى مزيد من تثبيط الروح الوطنية فى السودان. إلا أن القومية والديمقراطية فى السودان لم تكمن قواعدهما الأساسية فى الأحزاب الطائفية الحاكمة، بل كانت بؤرتهما فى أحد أكثر "المجتمعات المدنية" نشاطا فى إفريقيا والشرق الأوسط، والذى كان محط القمع الممارس من قبل حزب المؤتمر الوطنى. لقد أخضعت الكليات الجامعية والمؤسسات التابعة لها لعمليات تطهير وتصفية، وتم حظر أنشطة نقابات العمال، وقتل ضباط الجيش من ذوى

التوجهات الليبرالية، وتم تصفية ديمقراطيي الشمال السوداني في "بيوت الأشباح".

على أن الانهيار الذي أصاب القومية السودانية لا يمكن أن يعزى إلى حزب المؤتمر الوطني فحسب، إذ كان نتيجة الإخفاقات المتوالية للحكومات السودانية المتعاقبة ... وبخاصة حكومة الصادق المهدي، فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩، والتي قامت بتعبيد الطريق أمام الجبهة الإسلامية القومية للمجيء إلى السلطة، ومضت سادرة في تقليص آمال السودانيين في حكم ديمقراطي، وأفضت إلى فقدان السودانيين لثقتهم في أوطانهم. أما حين قامت الجبهة ذات الأيديولوجية الإسلامية العربية بالإمساك بزمام السلطة، تحول مركز الثقل السياسي في الجنوب من تأييد فكرة الدولة المعاد هيكلتها في ظل "سودان جديد" إلى الدعم المتنامي لحق الجنوب في تقرير مصيره. وفي أعقاب استيلاء الجبهة على مقاليد السلطة مباشرة، فإن وثيقة فرانكفورت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وبيان أبوجا في السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٢ وإعلان واشنطن في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وإعلان المبادئ للإيقاد في العشرين من أيار/ مايو ١٩٩٤ ... قد جاءت جميعها لتصادق على حق جنوب السودان في تقرير مصيره.

لقد كانت إحدى مثالب حكم حزب المؤتمر الوطني أنه بينما سعى لنيل التأييد ارتكاناً إلى الإسلام لا إلى القبلية، فإن الهويات القبلية قد نمت بوتائر متسارعة في شمال السودان بعد أن وصل الحزب إلى سدة الحكم عام ١٩٨٩ . إن السبب في ذلك أن التوظيف الحكومي قد غدا، بأكثر مما كان عليه في ظل الأحزاب الطائفية، شديد الاعتماد على العلاقات القبلية، إلى الحد الذي خضعت قطاعات بأسرها – كقطاع الخدمات الأمنية – إلى قبائل بعينها. لذا، فإنه في الوقت الذي نمت خلاله الهويات القبلية والإسلامية، تراجعت الهوية القومية إلى الخلف.

ووفقاً لتلك الأحوال، كان تدشين حملة لوحدة السودان منبنية على مبدأ القومية أمرا عسيرا للغاية، وهو الأمر الذى زادت حدته لأن الأحزاب المعارضة كانت قد ارتضت أن تدع للحزب الحاكم بمفرده مسئولية التمزيق الوشيك لأواصر البلاد. ومما جعل ذلك القرار أمرا سهلا عدم استعداد حزب المؤتمر الوطنى لدفع ثمن مرتفع لنيل دعم تلك الأحزاب وتأييدها. وكان ذلك لأن الكثيرين من الحزب الحاكم قد رأوا انفصال الجنوب الأسلوب الأمثل لنبذ أيديولوجية الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن "السودان الجديد"، مع ما لها من تهديد ثنائى للعلمانية واحترام التنوع والتعددية. ونتيجة أيديولوجية حزب الأمة القومى، وضرب مخفف من أيديولوجية حزب المؤتمر الوطنى اتبعه الحزب الاتحادى الديمقراطى، وتنحية الحزب الشيوعى السودانى بعيدا عقب سنوات من ملاحقته واضطهاده ... فإن التهديد الحقيقى الوحيد الذى ما يزال يواجهه حزب المؤتمر الوطنى قد تمثل فى "السودان الجديد".

وفصلاً عن ذلك، فإن إغراء أيديولوجية "السودان الجديد" تحت رعاية قيادة حكيمة لأعداد كبيرة من السودانيين الذين يحيون فى التخوم، وللعلمانيين فى المركز، ولطائفة من السودانيين المؤيدين للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقدمية... قد اتضح جليا حين احتشد الملايين من الأهالى فى شوارع الخرطوم لاستقبال جون قرنق فى الثامن من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ . وبعد مصرع قرنق ومجيء سلفه غير الموفق سالفاكير، تراجع شأن أيديولوجية "السودان الجديد" تراجعاً كبيراً. بيد أنها كانت، حينذاك، ما تزال تهديدا كافيا فى حملة ياسر عرمان الانتخابية حيث تواطأ حزب المؤتمر الوطنى مع انفصاليى الحركة الشعبية لتحرير السودان لسحب ترشحه للرئاسة. كذلك فقد أدى انسحاب عرمان إلى إضعاف معنويات الشماليين من المؤمنين "بسودان جديد". هذا، وقد تنبأ حزب المؤتمر

الوطنى بإمكانية أن يؤدى الاستفتاء إلى إنهاء تهديد "السودان الجديد" إلى غير رجعة. لقد كان الثمن ... انفصال الجنوب، والذى لم يكن ثمنا مرتفعا للغاية للإسلاميين، وبخاصة إذا أمكنهم نيل بعض التنازلات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والمجتمع الدولى. ولقد لقى ذلك التوجه دفاعاً كبيراً عنه من قبل إحدى كبريات الصحف السودانية، وهى صحيفة "الانتباهة" التى يصدرها الطيب مصطفى، خال الرئيس عمر البشير، والتى تربطها صلة بحزب "السلام العادل" ذى التوجه العرقى ... حيث قاد الاثنان – لفترات طويلة – حملات طائفية لفصل الجنوب عن باقى البلاد. ووفقا لعميد الصحافة السودانية، محجوب محمد صالح، فإن الإسلاميين منقسمون بين هؤلاء المرحبين بانفصال السودان وأولئك الملقين بمسئولية ذلك على المجتمع الدولى.

وفى الوقت ذاته، ظل على عثمان طه وفيا بالتزامه بالاتفاق الذى وقع عليه إذ آمن مخطئا أن سالفاكير "وحدوى"، بل لقد تملكته الحيرة الشديدة لعلمه بتأييد سالفاكير لخيار الانفصال. وبدا أن حيرته نتجت عن اعتماده على ابيل الير وجوزيف أوكيلو يلو، واللذين كانا من مؤيدى خيار "الوحدة". وعلى الرغم من التأييد الكاسح لخيار الانفصال، فى الجنوب، إلا أن أحد مسئولى حزب المؤتمر الوطنى من المقربين إلى على عثمان طه قد أخبر المؤلف، فى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ أن الاستوائيين كانوا هم فقط المؤيدين لخيار الانفصال، كذلك كانت قطاعات كبيرة من الدينكا والنوير تؤيد مبدأ "الوحدة". إلا أن المسئول قد قال إنه نتيجة مكائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبأ حزب المؤتمر الوطنى بتصويت كبير لصالح انفصال الجنوب. كذلك فقد أورد مسئول آخر أن حزب المؤتمر الوطنى قد أساء فهم رؤية الجماهير الجنوبية، وأنه قد أصيب بالدهشة للمدى الهائل الذى بلغته الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الحشد للمسيرة نحو الاستفتاء. هذا،

وقد قام المسئول ذاته بإخبار المؤلف بأن إعلان عبد الله دينق، نائب الترابى والمرشح الرئاسى الشاب، بأنه سوف يصوت لصالح الانفصال ليعد صدمة كبرى. وبعد إجراء الاستفتاء، قام مسئول آخر بإخبارى بأن "على عثمان طه قد تم خداعه واستدرج إلى الإيمان بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان هى حركة "وحدوية"، لذا فقد فضل طه عقد شراكة استراتيجية معها. إلا أن شراكة كتلك لم تكن لترى النور مطلقا وذلك كون مواقفهما السياسية على طرفى نقيض.

توترات بين شركاء السلام

قام المؤلف بإجراء حوارات مع كبار مسئولى حزب المؤتمر الوطنى دامت أسبوعا، وذلك فى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ . وقد أوضحت تلك الحوارات مدى تشاؤمهم بشأن عملية السلام ويأسهم من أن تسفر عن نتائج إيجابية. لقد ذهب جميع أولئك المسئولين إلى أن هناك احتمالا كبيرا لاندلاع الحرب نظرا للجهود الحثيثة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لإثارة الانقسامات فى الشمال، وأنه إذا استمر ذلك الأمر فلن يتردد حزب المؤتمر الوطنى فى إطلاق العنان لعناصره لإحداث الفوضى والقلاقل فى الجنوب. وكان أحد الذين أجريت معهم الحوارات، وكان مفاوضا رئيسيا فى مفاوضات نيفاشا، شديد التشاؤم إلى الحد الذى نعت معه اتفاق السلام الشامل بأنه "اتفاق السلام الشائن". هذا، وقد تمثلت إحدى المخاوف التى كثيرا ما تم التعبير عنها حينذاك، والتى لعب الحزب على وترها، فى وقوع الداهيتين معا: انفصال الجنوب واندلاع الحروب. والنتيجة أن استتبع ذلك أنه ما لم تستطع الحركة الشعبية لتحرير السودان إقناع حزب المؤتمر الوطنى أن انفصال الجنوب ستكون له عواقب ملموسة، أو أنه لا خيار أمام الحزب إلا الموافقة على الانفصال ... صار من الأفضل إغضاء الطرف عن الانفصال والمضى قدما باتجاه إضرام نيران الحرب. وقد أشار أحد مسئولى

الحزب للمؤلف أن "الحزب بأكمله ينظر إلى الأمر على أنه قضية وجود". إلا أن خيارا آخر كان قائما، وهو التوصل إلى اتفاق جامع شامل بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان يتم بموجبه إقرار انفصال الجنوب، ومن ثم الاستغناء عن إجراء الاستفتاء. وبالفعل، فقد تم مناقشة ذلك الطرح فى بعض دوائر حزب المؤتمر الوطنى حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، إلا أنه لم يكن ليلقى أى دعم على الإطلاق من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن الخطاب الدائم للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى شمال البلاد وجنوبها، حتى عشية الاستفتاء كان مفاده أن التصويت لن يتم، وأن حزب المؤتمر الوطنى لن يسمح أبدا بأن ينفصل الجنوب، وأن العودة إلى الحرب أمر حتمى لا فرار منه. وقد ذهب أحد المستشارين الأكاديميين للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه بالرغم من التأييد المتواصل لفكرة "السودان الجديد" من قبل البعض، فإنه إذا كانت ثمة محاولة لإقصاء البشير قبل أن يحصل الجنوب على استقلاله، فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان سوف يناصر البشير ويدعمه. وفى الوقت ذاته، كان هذا المستشار مؤمنا بأن الصراع من أجل "سودان جديد" سيستمر لإدراك قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه لن تكون ثمة علاقات مستقرة ما دام حزب المؤتمر الوطنى قابعا فى السلطة. هذا، بينما كانت نظرة الحزب إلى سالفاكير أنه يجمع بين انعدام الكفاءة ومحدودية الثقافة والطبيعة الشخصية المتقلبة، فضلا عن كونه يدين بالفضل لمثيرى الاضطرابات ومحرضى الغوغاء من أمثال باقان أموم، وكذلك كونه وفيا لمافيا أبيى (دينق ألور ولوقا بيونق وإدوارد لينو... إلخ). أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فكانت نظرتها إلى حزب المؤتمر الوطنى أنه الأسوأ فى سلسلة طويلة من أحزاب حاكمة تفتقر إلى المصداقية، فهو حزب مؤلف من حفنة من الإرهابيين المتأسلمين غير الملتزمين بالسلام، والذين يمكن أن يدفعوا

البلاد إلى آتون الحرب مرة أخرى.

ولقد سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى إقامة تحالفات مع أحزاب المعارضة الشمالية، إلا أنها قد جوبهت بمتناقضات كتلك المذكورة آنفا، فيما أفضى أداؤها فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، وتنامى الإيمان بأنها قد نقضت الالتزام "بسودان جديد" ... إلى شكوك متنامية من قبل جميع أحزاب المعارضة فيما عدا الحزب الشيوعى السودانى. وكان الأمر الأمضى أثرا التهديد المتمثل فى الآلاف من جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والذين رفض الجيش الشعبى تسريحهم بما يخالف ما نص عليه بروتوكول الترتيبات الأمنية. هذا، وقد انفصل عدد من أولئك الجنود عن الجيش الشعبى، إلا أنهم قد احتفظوا بأسلحتهم وحافظوا على قدر من التنظيم بحيث يمكن أن يتم حشدهم فى حالة العودة إلى الحرب. كذلك، يمكن أن تلحق بهم أعداد متزايدة من جنود جبال النوبة وجنود النيل الأزرق العاملين بالجنوب إذا ما اندلعت الحرب ثانية.

أما دارفور فكانت شأنا آخر. لقد سمحت حكومة جنوب السودان للمتمردين بالبقاء فى الجنوب، بمن فيهم مينى أركو ميناوى الذى آيس من اتفاق سلام دارفور. وقد قام عبد الواحد النور، رئيس الفصيل (حركة وجيش تحرير السودان)، والذى كان تحت حماية جون قرنق، وبالتالى أقرب إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان ممن عداه من متمردى دارفور ... بزيارة جوبا. هذا، وقد زعم حزب المؤتمر الوطنى أن الجيش الشعبى لتحرير السودان كان يدعم متمردى دارفور الذين عبروا من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال، حيث كانت ردة فعل القوات المسلحة السودانية غارتين جويتين استخدمت فيهما مقاتلات أنتونوف الروسية، فضلا عن العديد من الضربات الجوية عند المناطق الحدودية المتصارع عليها فى شمال بحر الغزال، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد محدود من المدنيين وعناصر

الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكذا بعض عمليات النزوح. إن حزب المؤتمر الوطنى قد اعتبر دعم الجيش الشعبى لتحرير السودان لمتمردى دارفور "لعبة جد خطيرة"، على حد تعبير أحد وزراء الحزب فيما صرح به لى. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان استخدام متمردى دارفور ورفاقهم فى النيل الأزرق وجنوب كردفان كوسيلة للضغط على حزب المؤتمر الوطنى بغية ضمان أن يجرى الاستفتاء فى الموعد المقرر له، وكوسيلة - أيضاً - لتوطيد دعائم مصالحها فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء. فإذا ما كان قدر لحزب المؤتمر الوطنى أن يدرك أن هناك تحالفا استراتيجيا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومتمردى دارفور لأدى ذلك إلى نشوب الحرب، إذ إن "التطويق" كان خوفا قد خيم على الحزب الحاكم. وكان من الممكن أن تكون النتيجة بالمثل إذا كانت ردة فعل الجيش الشعبى لتحرير السودان إزاء هجمات القوات المسلحة السودانية قد اتخذت طابعا عسكريا، ولكن الأمر لم يكن كذلك فى حينها وكذلك لاحقا خلال هجمات جوية إضافية.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم ضلوعاً فى تلك "اللعبة"، ففى نهاية عام ٢٠١٠ صرح وزراؤه صراحة "أن بإمكانهم إحداث قلاقل وفوضى بالجنوب بأكثر مما فى مقدور الحركة الشعبية لتحرير السودان القيام به فى الشمال (وبالفعل، فقد تم ذلك بعدها بعام واحد). فيما أشار وزير آخر أنه ما دامت القوات المسلحة السودانية لا وجود لها فى الجنوب، يمكن للجيش الشعبى أن يضلع فى "لعبة ثنائية" لحماية نفسه. ومن ضمن القوى التى كان يمكن استخدامها ... إمكانيات الجنرال جوردون كونغ، الذى أصبح قائدا لقوة دفاع جنوب السودان، بعد أن انضمت غالبية القوات إلى باولينو ماتيب والجيش الشعبى لتحرير السودان فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ . إن الكثير من قوات الوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية كانت تتكون من أعضاء سابقين من قوة دفاع جنوب

السودان. وقد قام الفريق متقاعد/ جورج أطور، نائب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، سابقا، بإعلان التمرد بعد أن مني بالهزيمة في حملته للفوز بمقعد حاكم ولاية جونقلي في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ انسحب إلى موطنه في خورفلوس في الجزء الشمالي من الولاية، حيث فشلت محاولات متعاقبة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في إطاحته. أما العقيد غاتلوك قاي، فقد أعلن تمردا آخر في ولاية "الوحدة" بعد أن أنكر تعبان دينق والجيش الشعبي لتحرير السودان على أنجلينا تيني درقون حق الفوز بمقعد حاكم الولاية، إذ كانت درقون قد وعدت قاي بمنصب قيادي حال فوزها. هذا، وقد انضم إلى كل من أطور وقاي قادة عسكريون آخرون، بعضهم من الجنوب وبعضهم جنوبيون من القوات المسلحة السودانية. وفي الجنوب، كان يتم التلويح بشبح جيش الرب للمقاومة الذي وظف لعرقلة الاستفتاء، إلا أنه لم يكن ثمة دليل على كون القوات المسلحة السودانية ما تزال تربطها علاقات به. كذلك لم يكن ثمة دليل واضح على كون الجيش الشعبي لتحرير السودان معنيا بأمره. وفي هذا السياق، صرح العقيد بانقاسي جوزيف باكوسورو، حاكم غرب الاستوائية بأن "الجيش الشعبي لتحرير السودان تنقصه الفاعلية في التعامل مع قضية جيش الرب للمقاومة". أما في جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي، حيث تعيش أعداد كبيرة من الجنوبيين ممن يحق لهم التصويت في الاستفتاء، فكانت قوات الدفاع الشعبي التابعة للقوات المسلحة السودانية فاعلة ونشيطة، وكان يمكن الاستعانة بها في حالة وقوع أزمة ما. هذا، وقد تم رصد عدد من الحالات خلال الاستعداد للاستفتاء حيث قامت عناصر من قبيلة المسيرية بإيقاف حافلات كانت تقل أعدادا من الجنوبيين ودينكا نقوك إلى منطقة أبيي، وأرغمتها على تغيير مسارها، كما تم رصد حالة تم فيها احتجاز حافلة لوقت ليس بالقصير.

إن ما يقدر بثلاثة وعشرين ألف جنوبى يخدمون فى القوات المسلحة السودانية، فضلا عن عدة آلاف أخرى فى الشرطة وقطاعات أخرى من الخدمات الأمنية ... ليشكل محيطاً كبيراً محتملاً لتجنيد متمردين من خلاله، وذلك بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الشباب الجنوبى العاطل والساخط. أما المدى والأهداف التى كانت قيادات الخرطوم تنوى توظيف تلك القوى لأجلها، فكانت غير معلومة، إذ كان يمكن للأهداف أن تتغير، إلا أنها قد مثلت -بلا شك- تهديدا واضحا للنظام فى جوبا.

لقد وافق كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على الاستعانة بالأمم المتحدة لتنهض بمهمة تأمين الاستفتاء المزمع إجراؤه، إلا أن طلبها هذا قد جاء متأخرا جدا مما لم يتح للأمم المتحدة أن تستجيب له. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد اعتبر أن مشاركة الأمم المتحدة فى تأمين الاستفتاء يعد أفضل ضمانة لتجنب أمثال ما حدث من انتهاكات من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال انتخابات ٢٠١٠ . وقد ذكر السفير/ الدرديرى محمد أحمد، المتحدث باسم حزب المؤتمر الوطنى أنه إذا نهض أدنى دليل على أية ممارسات انتهاكية كتلك، فسوف تقوم حكومة الخرطوم برفض نتائج الاستفتاء برمته. إلا أن الحزب قد عارض تماماً وجود أية قوات للأمم المتحدة على امتداد الحدود، وهو ما اقترحته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تزامن ذلك مع إعلان حزب المؤتمر الوطنى رغبته فى أن تغادر بعثة الأمم المتحدة فى السودان شمال البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وخلال شهرى تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١٠، تبادل كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان الاتهامات بشأن تحركات غير قانونية لقوات كل منهما فى المنطقة الحدودية. وقد قام على كرتى، وزير الخارجية السودانى، باتهام الجيش الشعبى لتحرير السودان بترحيل ثلث قواته فقط من الشمال، فى حين أورد سالفاكير كونه

مستهدفا بالقتل من قبل حزب المؤتمر الوطني وحلفائه.

إن الفشل في حسم النزاع حول منطقة أبيي التي يقطنها مزارعون ينتمون إلى دينكا نقوك، وبدو رحل من قبيلة المسيرية – كان دائما ما ينظر إليه على إمكانية تقويضه لعملية السلام بين الشمال والجنوب، وكذا احتمالية أن يجر البلاد ثانية إلى آتون الحرب، أو أن يرسخ الخلافات بين البدو الرحل وجيرانهم المستقرين في الجنوب. هذا، وقد زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيدوها أن المشكلة قد نشأت بسبب رفض حزب المؤتمر الوطني وقبيلة المسيرية لبروتوكول أبيي، ومقررات لجنة حدود أبيي، ومقررات المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديها يؤمنون بأن تلك القرارات توضح أن دينكا نقوك هم الوحيدون الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل، والذي ستفضي نتيجته، حتما، إلى أن تكون منطقة أبيي تابعة لجنوب السودان. أما حزب المؤتمر الوطني وقبيلة المسيرية، فقد جادلا ارتكانا إلى مرتكزات قانونية أضعف، بأحقية الشمال في الاستئثار بمنطقة أبيي، وقد تبعهما في ذلك معظم الأحزاب والأهالي في الشمال.

وبينما اعتمدت قطاعات بعينها من قبيلة المسيرية على الرعي وسقاية قطعانها في منطقة أبيي والارتحال إلى أراض ملائمة في جنوب السودان، كانت بقية القبيلة تقدم الدعم للمضارين. إن الشك قد اكتنف أهالي القبيلة بشأن الوعود التي جاء بها اتفاق السلام الشامل والقاضية بأنه بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، فسوف تضمن لهم حكومة الجنوب الحق في المياه والمراعي لقطعانهم. وفي هجرة العام ٢٠١٠، خسر بدو المسيرية، وفقا لبعض التقديرات، قرابة ثلث قطعانهم نتيجة رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان السماح لهم بالعبور إلى ولاية "الوحدة"، وبعد أن تمكن بعض أصحاب القطعان من العبور إلى الولاية، تم مهاجمتهم بواسطة الجيش

الشعبى لتحرير السودان. هذا، وقد تم إخبار كل من حاكم ولاية "الوحدة"، تعبان دينق، وكذا حاكم جنوب كردفان، أحمد هارون بذلك الهجوم، حيث تمت الموافقة على قيام الجيش الشعبى بتعويض البدو المضارين عن خسائرهم. ولقد نشأت بعض تلك المواقف العدائية بسبب ميراث الحروب، حين تلقى العديد من أفراد قبيلة المسيرية تدريبات عسكرية وزودوا بأسلحة من القوات المسلحة السودانية ليتم توظيفها فى السطو على جيرانهم الجنوبيين. أما المسيرية فقد زعمت أنها لا تريد نفط أبيى، وأن ما تريده فقط هو ضمان السماح لها بالرعى وسقاية قطعانها، إذ آمنت أن ذلك يجعل أفرادها كما لو كانوا مالكين للأرض مثلما الحال بالنسبة للمزارعين بالمنطقة.

إلا أن تلك لم تكن الحالة بالنسبة لحزب المؤتمر الوطنى، الذى كان راغبا فى النفط على الرغم من سرعة استنزاف احتياطيات منطقة أبيى. ونتيجة لمقررات تحكيم دولى، فإن أكبر حقلين للنفط فى هجليج وخرصنة، واللذين يقدر إنتاجهما بأقل من ١٪ من عوائد النفط الإجمالية هما الآن ينتميان للشمال، خارج حدود منطقة أبيى. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر الوطنى حريصا على دعم قبيلة المسيرية، ليس فقط لكونها قوة يمكن توظيفها ضد الجنوب، وإنما خشية أن توجه تلك القبيلة سلاحها فى وجه الحكومة إذا ما استثيرت بقوة. وبالإضافة إلى ما تملكه المسيرية ودينكا نقوك من أسلحة، كان ثمة ما يدعو إلى الإيمان بأن كلا من الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية كانتا تنشطان فى أراض وافق كلاهما مسبقا أن تكون منزوعة السلاح، بخلاف "الوحدات المشتركة/ المدمجة".

بيد أن ما يشعل الخلاف لا يقتصر على النفط والأراضى فحسب. إذ تزعم قبيلة المسيرية، استناداً إلى وقائع تاريخية ثابتة، أنها انتقلت إلى منطقة أبيى فى ستينيات القرن الثامن عشر، بما يزيد عن قرن بأكمله من بدء وصول الدينكا،

والذين يتقاسمون معهم أراضى المنطقة. كذلك، فقد كانت المسيرية مستاءة بشدة جراء نقض معاهدة وثيقة صودق عليها من قبل بابو نمر عن قبيلة المسيرية، ودينق مجوك عن دينكا نقوك فى السنوات الأولى من القرن العشرين. إن معاهدة إخاء قد تم التوقيع عليها بالدماء بين زعيم قبيلة المسيرية، الناظر على القلا، والسلطان كول أروب دينق زعيم دينكا نقوك ... حيث ارتكزت تلك المعاهدة على الإيمان بأن المنطقة هى جزء من ديار المسيرية لتنتقل إلى دينق مجوك، زعيم الدينكا الذى امتد نسله ليشمل الكثير من دينكا نقوك اليوم من أمثال لوقا بيونق دينق من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وابن السودان النجيب فرنسيس دينق، والناظر بابو نمر زعيم المسيرية ووالد الكثير من زعامات القبيلة اليوم. ووفقا لهرقاس مريدا وهو أحد مخضرمى القبيلة ممن نالوا سهماً وافراً من التعليم، "إن دينق مجوك وبابو نمر هما مطرقة وسندان شمال السودان وجنوبه".

أما دينق ألور فقد كان ابنا لكوال (الأخ غير الشقيق لدينق مجوك). لقد ارتحل الكثيرون من أبناء دينق إلى مقلد ثم منها إلى الخرطوم لتلقى تعليمهم فى الشمال على نفقة مجلس المسيرية. وكانت تلك هى الحال بالنسبة لدينق ألور، الذى اشتهر باسم أحمد ألور، كما كانت هى الحال أيضا بالنسبة للوقا بيونق دينق. هذا، وقد ذكر هرقاس مريدا أنه كان أحد معلمى دينق ألور فى مقلد حين كانت العلاقات طيبة بين القبيلتين، ولكن مريدا أوضح أن "من نالوا قسطا من التعليم لا يعودون إلى رعى الماشية بل يسعون إلى البحث عن المشاكل". ولم تكن المناداة لاحقا من قبل نقوك بأن تلحق أبيى بالجنوب طعنة فى ظهر المسيرية فحسب، بل مما زاد الطين بلة أن اتجه الجيل التالى للحصول على مكتسبات تعليمية أعلى شأنا من تلك المتحصل عليها من قبل بدو المسيرية.

فى عامى ١٩٥١ و١٩٥٢، رفض دينق مجوك عرضا بريطانيا لضم أبيى إلى

الجنوب. وكان عام ١٩٦٤، ونتيجة لجهود الأنيانيا فى تسليط الضوء على مزاعمها بأن أبيى جزء من الجنوب، هو الذى شهد اندلاع الصراعات حيث لقى ما قدر بـ ٢٠٠ مواطن حتفهم. وقد شجع ذلك الحدث الجيل المتعلم من حديثى السن على المطالبة بضم أبيى إلى الجنوب، وكانت النتيجة جولة من الاجتماعات لمناقشة وضع المنطقة، الأمر الذى أسفر عن الإحالة المنحرفة التى وردت فى اتفاقية أديس أبابا، حيث نصت المادة ٣ج من الاتفاقية على أن: المقاطعات الجنوبية من السودان تعنى مقاطعات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل وفقا لحدودها فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥٦، وغيرها من المناطق التى كانت ثقافيا وجغرافيا جزءا من مجمع الجنوب ما قد يتقرر من خلال استفتاء. (اتفاقية أديس أبابا - المادة ٣ج). وبذا، لم تكن هناك أية إشارة إلى أبيى أو ضرورة إجراء استفتاء، وفى الفترات التالية رفضت الحكومات الوطنية المتعاقبة فكرة الاستفتاء حول أبيى، مدعومة فى ذلك بالزعامات التقليدية لكل من المسيرية ودينكا نقوك. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد تبنت قضية انتلجنسيا النقوك، وطليعتها الفكرية، وتم اشتراط ضرورة إجراء الاستفتاء فى بروتوكول أبيى، مما أثار غضب قبيلة المسيرية.

وبعد أن رفض كل من حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية لجنة حدود أبيى، وطالبا بمزيد من المفاوضات وذلك حين اتخاذ القرار بشأن المنطقة من قبل هيئة التحكيم ... عمد كلاهما أيضا إلى ضمان ألا يعقد استفتاء فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه استفتاء بشأن حق جنوب السودان فى تقرير مصيره. وبدءا من نهايات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، شرعت ميليشيات المسيرية فى عرقلة حركة سير مركبات دينكا نقوك إلى أبيى، ومركبات الجنوبيين نحو الجنوب، على الرغم من أن الشق الأخير قد استخدم كورقة ضغط على تعبان دينق، حاكم ولاية "الوحدة" المجاورة لدفع تعويضات متفق عليها عن قطعان قبيلة المسيرية التى سرقها الجيش

الشعبى لتحرير السودان من الولاية. هذا، وقد أجرى كل من سكوت جريشن وبرنستون لايمان – مبعوثا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – مفاوضات فى أديس أبابا فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ مع حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اللذين أحضرا ممثلين عن المسيرية ودينكا نقوك، وهنا فقد تم اقتراح أنه يحق لأفراد المسيرية ممن يقيمون فى منطقة أبيى لمدة تزيد عن ١٨٥ يوم التصويت فى الاستفتاء المزمع إجراؤه. وقد قام حزب المؤتمر الوطنى بإقناع المسيرية عدم قبول ذلك الطرح، كما قام بإخبار الوسطاء ... إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم توافق على ذلك. أما فريق تابو مبيكى المشمول برعاية الاتحاد الإفريقى والمدعوم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقدم بطائفة من المقترحات، تمثل إحداها فى تقسيم المنطقة إلى قطاع شمالى وآخر جنوبى، وهو المقترح الذى قبله حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية، فى حين رفضته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبعدها أضحت العملية فى وضع حرج. ووفقا للسفير/ الدرديرى محمد أحمد، رجل حزب المؤتمر الوطنى فى أبيى، فإنه مع اعتراض الحركة الشعبية على تقسيم أبيى وموافقة حزب المؤتمر الوطنى على التقسيم، فإن "عملية السلام قد أمست خبرا". لقد كان الدرديرى مخطئا، إلا أن الحقيقة أنه فى غياب حل توافقى يوائم بين المواقف الرئيسية، فلن يكون ثمة حل نهائى.

وفى ظل غياب أى دور لطاولة المفاوضات، شرع الأهالى بالفعل فى أخذ زمام المبادرة. فقد عقد دينكا نقوك مؤتمرا فى جوبا حيث قرر المؤتمرون أنه نتيجة عدم استطاعتهم نيل حقهم فى إجراء الاستفتاء المنشود، فإنهم سيعمدون إلى حرمان قبيلة المسيرية من الوصول إلى أراضى منطقة أبيى. وفى المؤتمر ذاته، هدد المؤتمرون بأن يقوموا بتنظيم استفتائهم الخاص، ولكن تم إقناعهم بعد إلحاح بعدم

اللجوء إلى ذلك الخيار. هذا، وقد عمل الإرجاء على جعل إجراء استفتاء أبيى مستحيل الحدوث بالتزامن مع استفتاء الجنوب، وكذا مع الانفصال الوشيك للجنوب، ومع تأكيدات الخرطوم بأن أبيى جزء من الشمال، أضحى النقوك قلقين للغاية بشأن مصيرهم المنتظر.

ونظراً لغياب أى تقدم ملموس فى قضايا ما بعد الاستفتاء، والتوترات المتنامية حول منطقة أبيى، وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية المتأهبة للقتال على امتداد الحدود الشمالية/ الجنوبية، كان هناك خطر دائم تمثل فى إمكانية وقوع مناوشات مسلحة (وبالفعل فقد جرت ثلاث وقائع محدودة فى أواخر عام ٢٠١٠)، بيد أنه نظراً لالتزام الأطراف بالمفاوضات، والسعى الدءوب للحركة الشعبية لتحرير السودان لإجراء الاستفتاء ... فإن خطر اندلاع حرب شاملة كان مستبعدا، على الأقل خلال المستقبل المنظور.

مجابهة المعارضة الداخلية

كان كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان مدركا أهمية التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة، وذلك قبل إجراء أى استفتاء، بيد أنه فى النهاية لم يكن حزب المؤتمر الوطنى مستعدا لتقديم ما يكفى، على طاولة المفاوضات، ليحظى بالقبول، بينما قدمت الحركة الشعبية الكثير على طاولة المفاوضات، وحظيت بالدعم اللازم، إلا أنها قد سحبت ذلك كله من على طاولة المفاوضات بعد الاستفتاء.

وفيما أيدت أحزاب المعارضة الشمالية بقوة فكرة "السودان الموحد"، لم تلق عملية الاستفتاء انتباها من جانبها، إذ خشيت تلك الأحزاب من أن يتم النظر إلى أى دعم للحملة المنادية بالوحدة على أنه دعم مقدم لحزب المؤتمر الوطنى، إذ أرادت أن يكون الحزب الحاكم وحده المسئول عن الانفصال الوشيك لجنوب السودان.

كذلك، كان من الجلي أنه في أعقاب سنوات طوال من القمع والكبت، فإن قدرتهم على الاضطلاع بإدارة حملة ما ... كانت محدودة. أما المؤيدون الدوليون لعملية السلام، وتماشيا منهم مع ممارساتهم الطويلة التي ركزت بالكلية على حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان ... فلم يدعموا، مطلقا، مطالب المعارضة الشمالية بتشكيل حكومة وطنية حقيقية لمواجهة انهيار الدولة الوشيك. كذلك، فبسبب عدم قبول أي من أحزاب المعارضة شرعية انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فإن الشرط المسبق للانضمام للحكومة كان الموافقة على إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية، وهو الأمر الذي لم يكن حزب المؤتمر الوطني مستعدا لتقبله.

وبالرغم من أن بعض مسئولي حزب المؤتمر الوطني قد صرحوا بأنه في ظل غياب أية أحزاب معارضة في الحكومة، فإنهم يشعرون بالانكشاف في إدارة عملية الاستفتاء، فإن آخرين قد قالوا إنه لا مفر من شعور أحزاب المعارضة بالأزمة. هذا، وقد ألمح أحد المسئولين إلى كون أحزاب المعارضة قد أيدت إعلان أسمرا (١٩٩٥)، والذي أكد على حق الجنوب في تقرير مصيره، كما صرح بأن قرار معظم أحزاب المعارضة بالانسحاب من الانتخابات يعني عدم قدرتها على المشاركة في تلك العملية.

ووفقا لتلك الاعتبارات، شرعت قيادات أحزاب المعارضة في التهديد باللجوء إلى إشعال "انتفاضة"، إذ وجدت أنه لا سبيل آخر أمامها سوى ذلك. وقد شهد السودان انتفاضتين شعبيتين في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥، إلا أنهما كانتا بقيادة مجتمع مدني ونقابات عمالية قوية لم يعد لهما وجود وذلك بسبب ممارسات حزب المؤتمر الوطني. غير أن الأحزاب المؤلفة لتحالف جوبا أو قوى الإجماع الوطني قد استثيرت جراء الأزمة الاقتصادية المتنامية في البلاد والانفصال الوشيك للجنوب، حيث أشارت إلى أن المشكلات الاقتصادية والحرب في الجنوب كانت عوامل أدى

تراكمها إلى اندلاع انتفاضتى ١٩٦٤ و١٩٨٥ .

وبحلول تموز/ يوليو ٢٠١٠، أضحى السودانيون يعانون أسعارا دائمة الارتفاع وعملة تتدهور قيمتها الشرائية، أدت بدورها إلى زيادة أسعار الواردات. وكانت الأزمة، فى الأساس، نتيجة لارتفاع السعر العالمى للسكر والقمح والأذرة، والتى يستوردها السودان بكميات كبيرة. وثانيا، كانت الأزمة ترجع إلى عدم الاستقرار السياسى والذى أدى إلى تجفيف منابع الاستثمار الأجنبى والتكالب على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار الأمريكى. ونتيجة لذلك، انهارت قيمة الجنيه السودانى مع نهاية عام ٢٠١٠ من ٢,٥ جنيه سودانى للدولار إلى ٣,٥ جنيه سودانى. وأخيرا، فقد كانت الأزمة نتيجة تخصيص جانب كبير من ميزانية البلاد للجيش والخدمات الأمنية، وهى مخصصات لا يمكن إيقافها وسط أزمة سياسية وأمنية كتلك. وبدلا من الاحتفاظ ببعض العائدات النفطية لمواجهة مثل تلك الأزمة، أعطى حزب المؤتمر الوطنى الأولوية لاحتياجاته، وكانت نتيجة ذلك متمثلة فيما لحق البلاد من مصاعب. إذ استنزف الحزب – فعلياً – معظم مخصصات الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وخدمات عامة أخرى، وقام بتنفيذ مشاريع الخصخصة، ومن ثم لم يعد هناك الكثير للاعتماد عليه سوى رفع أسعار السلع الأساسية. أما فى الجنوب، فكانت الأزمة أشد وطأة فى المراكز الحضرية وفى القسم الشمالى من جنوب السودان، والتى كانت تعتمد اعتماداً شبه كلى على السلع التى تجلب من الشمال. وفضلا عن ذلك، كانت السلع تنقل إلى الجنوب بواسطة تجار من الشمال، الذين استشعر معظمهم الخطر إبان التحضير للاستفتاء. لذا، فقد قام البعض بالرحيل نهائيا أو إلى أن تنقشع الأزمة التى خيمت على البلاد، مما كرس النقص فى السلع مؤديا إلى مزيد من الارتفاع فى الأسعار. وفى مناطق أخرى من الجنوب، كان يسيطر على السوق تجار من شرق إفريقيا،

وبالمثل، وبدافع الخوف ارتحل البعض من الجنوب حين لاحت الانتخابات فى الأفق، وكذا حين اقترب موعد الاستفتاء، بالتبعية.

وفى غمار الاهتمام المتنامى بالأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وفى الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وقبل ثلاثة أسابيع فقط من الاستفتاء المقرر، قال البشير فى حشد بولاية القضارف إنه "إذا انفصل الجنوب، فسوف نقوم بتغيير الدستور، وعندها فلن يكون هناك مجال للحديث عن التنوع الثقافى والإثنى". هذا، وقد ورد أن البشير قد صرح بأن ٩٨٪ من أهالى الشمال مسلمون، ومن ثم فهم ملزمون باتباع أوامر الله فيما يتعلق بالحكم وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية، واستطرد قائلا "إن الشريعة الإسلامية والدين الإسلامى سيكونان مصدرى التشريع الرئيسيين فى الدستور، بأن يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، فيما العربية هى اللغة الرسمية". وقد جاء خطاب البشير خلال أسبوع تم إدانة السودان فيه بسبب القيام بجلد امرأة لارتدائها بنطال، وهو ما روج من خلال "فيديو" فشا تداوله حينذاك، كذلك شهد السودان مزاعم من قبل المحكمة الجنائية الدولية بأن البشير قد أودع ٩ مليار دولار أمريكى فى حساب شخصى. وبالنسبة للكثيرين فى حزب المؤتمر الوطنى، فإن تلك الوقائع التى لا ينتظمها رابط لتنهض دليلا على وجود مؤامرة دولية تحاك وتدار من قبل الغرب ضد النظام السودانى، الأمر الذى أدى إلى زيادة شعورهم بالظلم والعزلة. كانت تلك الخلفية المباشرة لخطاب البشير، ولكن السياق الأشمل تمثل فى أن المشروع "الإسلامى" قد تم التغاضى عنه لصالح مستوى عال من التدخل الدولى فى البلاد نتيجة عملية السلام فى الجنوب، والحرب فى دارفور، وانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . ومع انفصال الجنوب، أخبر البشير أتباعه أنه بمقدور حزب المؤتمر الوطنى العودة إلى "أجندته" الإسلامية الأساسية. كذلك، يمكن أن يفهم خطاب البشير بأنه تهديد للغرب بأن

يتعاون مع الحكومة السودانية، أو أن يواجه احتمالات العودة إلى العنف مثلما حدث فى بواكير تسعينيات القرن العشرين.

وخلال التحضير للاستفتاء المقرر، طرح الصادق المهدى على حزب المؤتمر الوطنى عدة مطالب قائلا إنه إذا لم يتم الوفاء بها قبل السادس والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، فإما أنه سيستقيل من رئاسة حزب الأمة أو سينضم إلى أولئك الداعين إلى الصراع لإقصاء الحزب الحاكم. وفى الثانى والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ كانت الاستجابة الإيجابية لحزب المؤتمر الوطنى. وقد أنشئت لجنة من قبل حزب الأمة لتدارس ذلك الموقف، بالرغم من التشكك البالغ لبعض أعضائها بشأن الممارسة برمتها. إلا أن الصادق المهدى قد أملى إرادته، حيث لانت قناة أعضاء اللجنة ليتم تمديد المفاوضات عبر ستة أشهر هى ما تبقى من أمد عملية السلام دونما أية نتائج حاسمة.

فى الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، غادر "الأنصار" التابعون للصادق المهدى مقر حزب الأمة فى أم درمان لأداء صلاة الجمعة فى مسجد يتبع المهدى غير بعيد من المقر ... حيث تم الاعتداء عليهم من قبل الشرطة وأصيبت الدكتورة مريم الصادق، كريمة الصادق المهدى، بثلاثة كسور بإحدى ذراعيها. وقد أخبرتنى مريم – الغاضبة – أن "الشرطة لم تدرك أن المسلمين يقومون بالتظاهر بعد أداء الصلاة، وليس قبلها، مثلما حدث فى تلك الحالة". وفى ذات الوقت تقريباً من يوم الجمعة هذا، قامت الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان، والمكونة من رجال دين معارضين لهيئة العلماء المسلمين فى السودان، بتنظيم مسيرة فى الخرطوم للتظاهر ضد الاستفتاء الوشيك الخاص بحق الجنوب فى تقرير مصيره، ومطالبة الحكومة بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية ... ثم تلا تلك المسيرة عقد مؤتمر صحافى. وقد حذر الدكتور محمد عبد الكريم – المتحدث

باسم الرابطة – من أن انفصال الجنوب سيؤثر بالسلب على المكتسبات الإسلامية فى الجنوب، لأن الانفصال يمثل اتجاها علمانيا لإقصاء الإسلام عن الجنوب. كان محمد عبد الكريم هو ذاته من أصدر فتوى فى آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بأن أعضاء الحزب الشيوعى السودانى كافرون ليسوا على الملة، وأنه يجب تفريقهم عن زوجاتهم واعتبار أولادهم أولاد زنا. هذا، وتضم الرابطة بعض السودانيين، إلا أن معظم أعضائها هم شتات مطرودون من بلدان خليجية عدة بسبب آرائهم وأنشطتهم السياسية حيث تم دعوتهم من قبل الحكومة السودانية للمجيء إلى البلاد. أما الشرطة فقد سمحت لتظاهرة الرابطة أن تأخذ مسارها دونما أية إعاقة لها.

إن الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان قد انضمت لجماعات إسلامية أخرى، بما فيها جماعة السنة (وهى غير جماعة أنصار حزب الأمة). إن جماعة السنة تلك قد حظيت باهتمام دولى حين قام عباس الباقر عباس، المنشق عن الجماعة بقتل اثنين وعشرين من أعضاء الجماعة فى مسجد بأم درمان، وذلك فى الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ . كذلك، يوجد عدد من الجماعات الوهابية السعودية فى السودان، تعمل كقنوات للتمويل الذاهب إلى العديد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية. بل إن جماعة إسلامية أخرى قد اتهمت بقتل جون غرانفيل، الدبلوماسى الأمريكى فى السودان، وسائقه الخاص عشية العام الجديد (٢٠٠٧). وفى هذه الواقعة، تم القبض على الجناة وإيداعهم سجن "كوبر"، إلا أنهم قد تمكنوا من الفرار بسبب تواطؤ السلطات وتسترها على الجناة، بلا أدنى شك. وبالإضافة إلى تلك الجماعات الإسلامية، فإن حزب المؤتمر الوطنى لديه حركات إسلامية تتبعه يقودها على عثمان طه، النائب الثانى لرئيس الجمهورية.

وفيما عمدت الشرطة إلى استخدام أساليب العنف مع المعارضين السياسيين لحزب المؤتمر الوطنى، كان سالفاكير ينتهج منحى مغايرا فى الجنوب، على الرغم من

أنه فى النهاية يكاد الاثنان أن يكونا متطابقين. وبالرغم من شعور أحزاب المعارضة بالمرارة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن جميعها كان ملتزما باستفتاء الجنوب المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل. وحتى تلك الأحزاب القليلة الراغبة فى الوحدة فإنها قد أيدت حق مواطنى الجنوب فى حرية تقرير ما إذا كانوا يرغبون فى البقاء فى السودان، أم يرغبون فى الانضمام إلى الجنوب بعد انفصاله. وقد كان ذلك الالتزام المشترك هو أساس استقطاب أحزاب المعارضة الأخرى.

وتقديراً من السياسى الجنوبى المخضرم، بونا ملوال، لذلك قام بإقناع سالفاكير بدعوة قادة الأحزاب الجنوبية الأربعة والعشرين إلى جوبا فى الفترة ما بين الثالث عشر والسابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ للتباحث حول الاستعداد للاستفتاء المزمع إجراؤه، والصيغ المحتملة للحكم المستقبلى فى جنوب السودان، حيث مثل الشق الأخير "شركا" لاجتذاب قادة الأحزاب. وقد وافق المؤتمرون على الاستعدادات لإجراء استفتاء حر ونزيه، وعلى إجراء توافقات ما بين الجنوبيين، وكذا على وضع خارطة طريق للحكم ما إذا صوت الجنوبيون لصالح الانفصال. كذلك، فقد وافقت الأحزاب على تفعيل منتدى لقادة جميع الأحزاب السياسية، على أن تجرى اجتماعاته بصفة دورية لضمان تنفيذ مقررات المؤتمر. وفضلا عن ذلك أعلن سالفاكير عفوا عن جماعات التمرد. وكانت تلك أقصى نقطة أحرزتها فعاليات المواءمة بين الشمال والجنوب، والتى أسهمت، بلا شك، فى إدارة عملية الاستفتاء على نحو سلمى، بيد أنه وفى أعقاب الاستفتاء، حين لم يعد سالفاكير بحاجة إلى أحزاب المعارضة، تدهور ذلك المناخ الإيجابى تدهوراً سريعاً.

كلمة أخيرة من عمر البشير

حتى عشية الاستفتاء، كان ثمة شكوك خطيرة حول ما إذا كانت العملية ستمضى قدما. فإصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على عدم قبول أى إرجاء للاستفتاء قد أحدث مناخا مأزوما. إلا أن الدعم التقنى المقدم من قبل المجتمع الدولى، فضلا عن زيارة السيناتور الأمريكى جون كيرى فى الوقت الملائم، والذى أكد للبشير أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى على نحو سريع لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإقامة علاقات ثنائية طبيعية بين البلدين إذا ما وافق البشير على استفتاء الجنوب، مؤكدا له وقوف الولايات المتحدة خلف الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن الاستفتاء سيجرى فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ ... كل ذلك كان كافيا لضمان أن تمضى عملية الاستفتاء قدما وفقا للمسار المخطط لها. أما فى الولايات المتحدة، فلم تعدم سياسة أوباما تجاه السودان منتقدين لها. وبما أن الأمور قد تم ترتيبها، ولافتقار البشير إلى أية أوراق صالحة للعب، فقد أكد – فى خطابه بمناسبة عيد استقلال السودان، أنه سيعترف حتما بما ستسفر عنه نتائج الاستفتاء. وفى الرابع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، غادر البشير إلى جوبا حيث كرر المشاعر ذاتها:

«أيا ما كانت اختيارات الجنوبيين، فسوف نقبلها ونرحب بها ... ولكن دعونا نقدم مثالا جيدا للأشقاء فى إفريقيا، فحتى لو تم الانفصال، وسيتم ذلك على نحو سلمى، فسنلتزم بالتعاون مع الأشقاء ونعطى الأسوة لما ينبغى أن تكون عليه الولايات المتحدة الإفريقية ... نحن لن نمكث فى خيمة للعزاء نبكى، إذا ما آثر الجنوبيون خيار الوحدة. كما أننا لن نكون فرحين أيضا، ولكننا سنكون أول من يجىء إلى الجنوب ويحتفل مع أهله».

إذا، وبمقتضى تلكم الكلمات، فقد كان الاستفتاء يمضى فى الطريق المرسومة

له ... عندها تنفس الكثير من الأهالى الصعداء.

وفى الأثناء ذاتها، عمد البشير إلى توظيف وسائط الإعلام للترويج بأن الجنوب لم يكن أبدا جزءا من السودان، فى الحقيقة، وأن التصويت فى الاستفتاء الوشيك لصالح خيار الانفصال سيكون تأكيدا جازما لتلك الحقيقة. كذلك فقد عمد البشير إلى توظيف الطرح الإسلامى بأنه ابتغاء لاستقرار المجتمع، فإن المسلمين الخلص مطالبون بتأييد زعيمهم الذى قرر السماح بانفصال الجنوب. هذا، وقد لجأ البشير إلى ذلك الطرح كردة فعل تجاه حفنة من الزعماء الإسلاميين الراديكاليين المؤمنين بأنه وفقا للشريعة الإسلامية فإن الاستفتاء المزمع إجراؤه يعد غير شرعى، وأن انفصال جزء من أية دولة إسلامية غير مسموح به. أما البشير فقد ذهب إلى أن الممارسة التى سيتم بمقتضاها انفصال الجنوب هى قانونية وشرعية تماما بما يتوافق مع مقررات اتفاق السلام الشامل.

إن كل الطروحات السابقة لتؤكد أن حزب المؤتمر الوطنى كان حريصا على طمأنة الشماليين بشأن الانفصال الوشيك بأكثر من حرصه على إقناع الجنوبيين بضرورة التصويت لصالح الوحدة. كذلك، أبانت تلك الطروحات للمجتمع الدولى الجهود المبذولة من قبل الحزب لضمان عملية استفتاء سلمية وناجحة.

آليات الاستفتاء

أورد مركز كارتر أن عملية تسجيل الأصوات الخاصة باستفتاء جنوب السودان كانت "مقبولة بوجه عام"، إلا أنه أشار إلى فشل شركاء السلام فى إزالة "الغموض الذى اكتنف مستقبل منطقة أبيى، وكذا البعد المواطنى للأهالى فى شمال السودان وجنوبه قبل عمليات تسجيل الأصوات ... وفشلهم كذلك فى استقطاب جميع قطاعات المجتمع السياسى السودانى إلى العملية". وقد وجدت تلك المشاعر

أصداء لها فى تقرير بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبى. وبينما كان ثمة مشاكل متعلقة بالإدارة، إلا أن كلا من الاتحاد الأوروبى ومركز كارتر الدولى للسلام قد راق لهما أداء مفوضية ومكتب استفتاء جنوب السودان. وكما فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، خلص مركز كارتر إلى فشل السلطات والمجتمع المدنى حين تعلق الأمر بتوعية القائمين بالتصويت، تلك المهمة التى هيمنت عليها جماعات جنوبية "عادة ما مزجت ما بين أنشطة التوعية، والدعوة إلى انفصال الجنوب". أما التوعية فى الجنوب فقد هيمنت عليها جماعات قامت بطرح القضية على أن التصويت لصالح الوحدة ينطوى على المصادقة على استمرار العبودية والاسترقاق، فيما يمثل التصويت لصالح الانفصال دعما للحرية وتأكيدا لها.

وقد أشارت بعثة الاتحاد الأوروبى فى معرض الحديث عن الحملة إلى أن:

الغياب شبه التام لحملة مؤيدة لخيار الوحدة قد خلق مناخا تم بمقتضاه قمع أى جدال بشأن مستتبعات الانفصال أو الوحدة. لقد انصب اهتمام مناخ الحملة على تعظيم معدل المشاركة فى التصويت، وذلك بغية الوصول إلى نسبة الـ ٦٠٪. وفى المقابل، فإن حملات الشمال، والتى انصب اهتمامها على رسائل وإشارات للتصويت لصالح خيار الوحدة، قد تم قمعها على نحو أشد.

وللأسف، فإنه نادراً ما نشطت حملات الحركة الشعبية لتحرير السودان أو حزب المؤتمر الوطنى وراء الشعارات المرفوعة، كذلك فإن حملة حزب المؤتمر الوطنى خفت ضجيجها قبل التصويت. وباستثناء كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، والجبهة الديمقراطية المتحدة ... فإن الأحزاب السياسية الجنوبية اضطلعت بدور محدود فى حملة الاستفتاء، فيما اضطلعت الأحزاب الشمالية بدور أكثر محدودية (بالرغم من أن الحزب الشيوعى قد قام بتجمعين لحشد أنصار الوحدة فى الجنوب، ومن ثم زيادة الشعور بأن الحملة كانت شأنا

مرتبطا بالحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى).

وقد كانت نسبة المشاركة التصويتية مرتفعة للغاية فى الجنوب، إذ تواترت الروايات حول قيام كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان بإخراج المرضى من المستشفيات وإجبار المعوزين المنتشرين بالشوارع على القيام بالتصويت إلا أن نسبة المشاركة فى الشمال كانت منخفضة بالمقارنة بنظيرتها فى الجنوب. وقد عزا مركز كارتر ذلك الأمر إلى عدم توفير وسائل للانتقال خلال عملية التصويت، بينما تم توفير تلك الوسائل خلال عملية التسجيل، وكذا إلى ارتحال كثير من الجنوبيين إلى جنوب البلاد للإدلاء بأصواتهم، وإلى أن أولئك الذين لم يذهبوا للتصويت كان يتملكهم القلق والحيرة بشأن مرحلة ما بعد الاستفتاء. إلا أن مركز كارتر لم يذهب بعيدا فى استقصاء الأسباب وراء انخفاض معدلات التسجيل والمشاركة فى الإدلاء بالأصوات فى الشمال، فيما بدا الاتحاد الأوروبى وكأن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد.

إن السبب الرئيسى لانخفاض معدل المشاركة فى تسجيل الأصوات وبالتالى انخفاض معدل التصويت فى الشمال كان متمثلا فى الحملة الممنهجة التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان لحرمان الجنوبيين فى الشمال حقهم الديمقراطى فى التصويت، والذى نبع مباشرة من الجهود المبكرة للحركة فى البرلمان لحرمانهم حق التصويت. وقد خشيت الحركة إمكانية قيام حزب المؤتمر الوطنى بتشجيع معدل مرتفع لتسجيل الأسماء وفى المقابل مشاركة تصويتية محدودة فى محاولة منه لجعل نسبة التصويت أقل من الحد الأدنى المطلوب (٦٠٪). كذلك، كانت هناك مخاوف من أن يقوم حزب المؤتمر الوطنى بإجبار الجنوبيين القاطنين فى الشمال، وبخاصة أولئك العاملون لدى الهيئات الحكومية، على التصويت لصالح خيار الوحدة. وبالفعل، كانت هناك دلائل على أن الحزب قد

استمال المستخدمين الحكوميين للتصويت أملا فى أن يكون لصالح خيار الوحدة، إلا أنه لم تكن ثمة دلائل على قيامهم بذلك. كذلك فقد كان هناك شواهد على إجبار الحركة الشعبية لتحرير السودان للجنوبيين المقيمين فى الشمال على عدم التصويت. هذا، وقد لاحظ مركز كارتر تهديدات ضد مسئولى الاستفتاء فى أوغندا، حيث قام بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضغط لمقاطعة عمليتى التسجيل والتصويت خارج حدود السودان.

وبالتزامن مع ذلك، كانت هناك جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لتشجيع أكبر عدد ممكن من الجنوبيين على الانتقال إلى الجنوب بغرض تسجيل أسمائهم والقيام بالتصويت هناك، وبالفعل فقد انتقل أكثر من ١٨٠٠٠٠ جنوبى إلى جنوب السودان خلال الأسابيع العشرة التى سبقت الاستفتاء. وبحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠١١، بلغ عدد اللاجئين السودانيين العائدين إلى جنوب السودان والنيل الأزرق إجماليا تراكميا قدر بـ ٣٢١٧٨٥ سودانى، وذلك منذ توقيع اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥ . وقد قامت حكومة جنوب السودان بتوفير خدمات الانتقال لأعداد كبيرة ممن سيدلون بأصواتهم، ولكن سرعان ما نفدت الأموال وفترت همم الكثيرين، فى المعسكرات الشمالية أو فى مركز النقل النهرى فى كوستى. وقد قمت بمحاورة عدد من أولئك العائدين فى كوستى حيث أعجبت بتحليهم بالصبر، ونظرتهم الإيجابية المتفائلة للشمال الذين سيغادرون أراضيه. أما السلطان جيمس قردام، وهو أحد العائدين الطاعنين، فقد شدد على "أنه ما من أحد قد أجبرهم على الارتحال من الخرطوم"، وأنه "لا توجد حدود حقيقية بين شمال البلاد وجنوبها، فلا يوجد ما يعرف بحدود ١٩٥٦، فالسودان ما يزال بلداً واحداً". أما فيليو واسواس، من توريت بشرق الاستوائية، فقد ذكر أنه مقيم فى الشمال منذ عام ١٩٦٧، وأنه بصدد العودة إلى الجنوب لأن "قرنق قد أرسى دعائم

السلام"، و"نحن أبناء الرئيس عمر البشير الذى منحنا استفتاء سلميا". كذلك، فقد شدد واسواس على أنه "لا توجد مشاكل فى الشمال إذ يمكننى أن أعود إليه زائرا"، و"أن جيرانه فى الشمال كانوا يبكون بسبب مغادرته وارتحاله صوب الجنوب. كذلك، فقد كنا مدركين أنه يمكن أن يتم وصمهم بنعت "الجلابة" فى الجنوب، بسبب طول إقامتهم فى الشمال، إلا أنهم كانوا موقنين أنه سوف يتم الترحيب بهم. كانت تلك هى المشاعر السائدة لدى الجنوبيين ممن لهم جذور فى الشمال، إلا أن أولئك الرازحين تحت وطأة الفقر وأولئك الذين يحيون فى مخيمات المرحلين فى أطراف أم درمان والخرطوم فلم يكونوا على القدر ذاته من التفاؤل والأمل.

إن الانتقالات الكثيفة، فضلا عن توقع قيام مزيد من الجنوبيين بالارتحال، قد دفعت أولئك ذوى الدراية المحدودة بالواقع السودانى إلى تصور إمكانية حدوث مذابح شبيهة بتلك التى جرت فى رواندا. وفى حين رغبت حفنة من "المتطرفين المتأسلمين" فى مغادرة الجنوبيين حين بعثت حكومة حزب المؤتمر الوطنى برسائل متضاربة، تمثل شعور معظم السودانيين الشماليين من العامة إزاء التمزق الوشيك لبلادهم فى مزيج من الحزن والندم، إلا أنه كان مصحوبا بالكرامة والشموخ اللذين يميزان الشخصية السودانية.

وبالإضافة إلى تلك المشكلات، فقد رصدت بعثات المراقبة عددا من الانتهاكات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى. وكان أحد تلك الانتهاكات ذلك المتعلق بجماعة "شهود يهوه" فى ولاية غرب الاستوائية، والذين حالت معتقداتهم دون قيامهم بتسجيل أسمائهم للإدلاء بها فى الاستفتاء. لقد أطلق عليهم حاكم الولاية وآخرون – علانية – لفظة "الخونة"، وتلا ذلك بأيام قلائل حرق هيكلهم. وقد ذهبت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد

الأوروبي إلى أن التعدي اللفظي من قبل حاكم الولاية على جماعة شهود يهوه "يمثل اعتداء على حرية التعبير والحق في الاجتماع، فضلا عن كونه يمثل ازدراء للأديان". وفي الولاية ذاتها، قامت ميليشيات "أولاد السهم"، وهي ميليشيا محلية على صلة وثيقة بحاكم الولاية، بوضع متاريس في الطرق للتأكد من وجود الحبر الفوسفوري الدال على قيامهم بالتصويت، حيث تم وضع أولئك الذين لم يقوموا بالتصويت تحت التحفظ المؤقت. كذلك، وردت تقارير أفادت بالقبض على مواطنين لأنهم لم يقوموا بإغلاق محالهم التجارية في وقت إجراء الاستفتاء، وكذا تقارير عن سجناء تم إجبارهم على الإدلاء بأصواتهم، ومرضى نقلوا من المستشفيات إلى لجان الاستفتاء ليشاركوا في التصويت. وفي معظم لجان الاستفتاء بجونقلي وأعالي النيل، كان هناك وجود لممثلين عن جهاز الاستخبارات والأمن الوطني. بل أنه في إحدى اللجان تم رصد قيام أفراد من الشرطة بملاحظة أولئك المدلين بأصواتهم، حيث قاموا بفتح بطاقات الاستفتاء لمعرفة كيف أدلى هؤلاء بأصواتهم، ذلك قبل أن يقوموا بطيها مرة أخرى وإعادتها إلى الصندوق. ولعله من غير المستغرب، إذاً، في ظل تلك الأجواء، وفي سبع مقاطعات بوسط الاستوائية وغربها، وجونقلي، وأعالي النيل، أن كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم يفوق عدد المسجلين ممن يحق لهم التصويت، وذلك وفقا لوثائق صادرة عن لجان الإشراف على الاستفتاء جرى الاطلاع عليها من قبل وكالة "رويترز" الإخبارية.

كذلك، وجدت مجموعة أخرى من "ضحايا" الاستفتاء تمثلت في ٢٦٠ عائلة عربية تنتمي إلى قبائل "الجنجويد"، و"صالحة"، و"الكبابيش" المقيمين في "الفخار" بمنطقة "جودة" الحدودية بأعالي النيل، إلى الشمال مباشرة من "الرنك"، والذين ارتحلوا، نتيجة لانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان،

إلى معسكر خارج "ربك"، عاصمة ولاية النيل الأبيض. وقد قام هؤلاء المزارعون المهجرون بإخبارى بأن الـ ١٠٠٠٠ مواطن الذين عاشوا فى "الفخار" قد تم إجبارهم على الارتحال إلى "الرنك" بولاية النيل الأبيض بسبب انتهاكات الجيش الشعبى لهم، بالرغم من العلاقات الطبية التى تربطهم مع السكان الدينكا المحليين، وبالفعل، فقد طالبهم زعيمهم الأعلى بعدم مغادرة أعالى النيل، على عكس ما ذهب إليه مأمور "الرنك" التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، وقد أكد مأمور "الرنك" قيامه بالتدخل، إلا أنه أصر على عدم قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بإجبار العرب أو إكراههم. أما المهجرون من أعضاء ذلك المجتمع فقد قالوا إنهم تعرضوا للانتهاكات وأجبروا على المغادرة من قبل الجيش الشعبى لأنه كان من المتوقع أن يقوموا بالتصويت لصالح خيار الوحدة. وقد ذكر لى وزير بحكومة جنوب السودان، لاحقا، أن "هؤلاء لم يكونوا الوحيدين، إذ أساء الجيش الشعبى لتحرير السودان معاملة الجميع، بغض النظر عن أعراقهم أو دياناتهم".

إن بعثات المراقبة لم تتناول بجدية مشكلة ملاءمة المناخ السياسى لإجراء الاستفتاء، وكان مسئولو حكومة جنوب السودان مؤمنين بعدم وجود أية عوائق ضد أولئك المفضلين لخيار الوحدة فى التعبير عن آرائهم، أو قيامهم بمسيرات للحشد، أو ترويجهم لمواد دعائية. وبالفعل لم تكن ثمة عوائق قانونية ضد أمثال تلك الممارسات، أما الحالات المحدودة التى قامت فيها قوات الأمن بمضايقات لمؤيدى خيار الوحدة فلا تعنى وجود حملة حكومية منظمة لذلك الغرض. هذا، ومن الصعب تخيل السبب الذى يدفع حكومة جنوب السودان إلى القيام بانتهاكات بحق مؤيدى الوحدة بينما هم أقلية لا يمكنها التأثير فى نتيجة عملية الاستفتاء. إلا أنه من النادر أن نجد الممارسات السياسية وقد خلت من

المشاعر اللامنطقية أو العاطفية، خاصة إذا ارتبط الأمر بواقعة كبيرة تتمثل فى إنشاء وطن جديد. ففى هذا الطور، كان الملمح الرئيسى الذى اصطبغت به الحياة السياسية لجنوب السودان شعوراً عارماً بوطنية جارفة سمت، ولكن لفترة محدودة، فوق أمور عديدة أسهمت فى تفرقة الجنوبيين، وخلقت مناخا معاديا لأولئك الذين لم يشاركوا مثل هذا الشعور. وفى دراسة للمعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية أجريت على ٦٣ مجموعة استطلاعية، وجد أن خيار الوحدة بالنسبة للجنوبيين هو مكافئ لهيمنة الشمال، وتفشى القتال، ونهاية حكومة جنوب السودان. وبعبارة أخرى، فإن الوحدة كانت تعادل الدولة المركزية، وليس استمرار الأنموذج اللامركزى الذى كان سائدا حينذاك. إلا أنه وفى أثناء الحملة التى مهدت للاستفتاء، لم يتم إجراء ما من شأنه تصويب ذلك الفهم الخاطئ، فى حين عجزت بعثات المراقبة عن إيراد تعقيبات فى هذا الخصوص.

فى آب/ أغسطس ٢٠١٠، حين ذكر "لول دينق"، العضوَ الوفى المخضرم فى الحركة الشعبية لتحرير السودان ووزير البترول فى حكومة الوحدة الوطنية – "أنه اتحادى يقفو أثر خطى زعيم وحدوى هو جون قرنق"، تم اتهامه على نحو صريح، فى الجنوب، بأنه خائن وعميل لحزب المؤتمر الوطنى، وأنه قد تمت رشوته، وعمت مطالبات بإقالته. بيد أن "لول دينق" لم يقل ما يخالف السياسة المعلنة والرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد قامت الحركة، فى مناسبات ثلاث، بإرجاء اجتماعات مجدولة لمجلس التحرير كان الهدف منها تدارس موقف الحركة من خيار الوحدة مقابل خيار انفصال الجنوب، وكان ذلك، بلا شك، راجعا إلى كون الكثير، بل ربما الأغلبية، ما يزالون يؤيدون الالتزام والتمسك بسودان موحد متطور.

المجتمع الدولى والاستفتاء

فى أوج عملية الاستفتاء خلال منتصف كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، حللت ضيفا على عدد من الاجتماعات الهامة التى جمعتنى مع لفيف من كبار الوسطاء، ومسئولى الأمم المتحدة، والدبلوماسيين. وقد يخال المرء ارتياحهم لاستفتاء صمم جيدا من الوجهة التقنية، وتصويت نزيه لا يمكن الطعن فى صحته، فضلا عن بيانات البشير وتصريحاته القائلة بقبوله النتائج أيا ما كانت. إلا أنهم كانوا قلقين، إذ توجسوا من عدم حسم القضايا الخاصة بما بعد الاستفتاء، وأزعجهم الراديكاليون والتخريبيون فى الشمال، فضلا عن الأزمة الاقتصادية المتنامية وأثرها المحتمل فى تقويض عملية السلام، وكذا الحاجة لإقناع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الضغط الشديد على عمر البشير إذا اعتمد مصير عملية السلام على شخصه، وهو الذى كان يواجه معارك داخلية ضارية فى حزب المؤتمر الوطنى. وبالفعل، فقد تحول عمر البشير، خلال فترة وجيزة، من شيطان مريد إلى "وسطى معتدل" تحتم على المجتمع الدولى، وبخاصة الغرب، القيام بحمايته. ووفقا للمنحى الجديد، التزم كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان باتفاق السلام الشامل منذ البداية، فقد قال مسئول بالأمم المتحدة، "إن البشير هو القوة المحركة لاتفاق السلام الشامل".

أما حزب المؤتمر الوطنى، فكان هناك الكثير من آيات الإطراء والمديح التى كيلت له، أما أحزاب المعارضة الشمالية فكان نصيبها الإدانة والاتهامات، إذ تم النظر إليها باعتبارها قوى تخريبية. إذاً، فماذا كانت تبتغى المعارضة؟ كانت المعارضة تبغى – بالأساس – عملية دستورية تشمل جميع الأحزاب دونما استثناء، وحكومة وطنية، بحيث يتم النظر إلى كليهما من قبل معظم المراقبين المحليين على أنهما عناصر أساسية لا غنى عنها فى مسيرة البلاد نحو التحول الديمقراطى. إن

المجتمع الدولي لم يكن ليعارض تلك المطالب بشكل سافر، بل قام – بالمقابل – بإدانة الأحزاب لضعفها وافتقارها إلى زعامات مؤثرة. بيد أن الهدف الأساسي للدبلوماسيين الغربيين ومسئولي الأمم المتحدة كان الاستقرار، ومن ثم نظر إلى المعارضة على كونها تهديدا للاستقرار المنشود. وقد كان ذلك هو الموقف ذاته الذي تبناه الدبلوماسيون حين تمخضت الظروف عن اتفاق السلام الشامل حيث ناشدت الجماعات المسلحة على امتداد البلاد أن تكون جزءا من عملية السلام تلك.

وفيما كان السودان ينقسم إلى بلدين، كان الدبلوماسيون الدوليون في الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا متوجسين من احتمال وقوع انقسامات أخرى في شمال السودان. بيد أنهم لم يدركوا أن جهودهم لمنع الجماعات، فيما عدا الحركة الشعبية لتحرير السودان، من المشاركة في عملية السلام، وقيامهم بتسهيل انفصال الجنوب – سوف تؤدي، بطبيعة الحال، إلى تحريض انفصاليين آخرين في غير موضع من البلاد. إن هؤلاء الدبلوماسيين أنفسهم هم من يشدد على الروابط التي تنتظم الأجزاء المختلفة في السودان، والحاجة إلى تغليب الاعتبارات المحلية وإيلائها مزيداً من الاهتمام، فضلا عن النظر إلى المشهد الإجمالي دونما التفات إلى سفاسف التفاصيل. ومن المؤكد أن التعامل مع مشكلة دارفور في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ كان يمكن أن يمسي أكثر سهولة من التعامل معها في عام ٢٠١١، الذي شهد توالدا للجماعات المسلحة. وفي تلك الأثناء، كان الغرب يدعم جهود حزب المؤتمر الوطني الناجحة في إقصاء الجماعات الأخرى عن المشاركة في المفاوضات مع الوعد بسلام مستقبلي، ولكن الأمر برمته ذهب أدراج الرياح.

لقد كان هناك إدراك واضح أن الأزمة الاقتصادية قد تفضي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، فضلا عن إمكانية توظيفها من قبل المعارضة للحط من شأن

الحكومة وقدرها. لذا، فقد أراد ممثلو الغرب مساندة البشير اقتصاديا، إذ تطلعوا – بصفة خاصة – إلى إزالة العراقيل المفروضة على حصول الشمال والجنوب على القروض المطلوبة. وقد بدت اهتماماتهم موزعة ما بين ضمان تعافى النظام الاقتصادى العالمى وبين المؤسسات الغربية المهيمنة على ذلك النظام التى تسعى للدفاع عن حكومتى الخرطوم وجوبا. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، فإن معظم الديون الخارجية للسودان هى ديون مستحقة لدول الخليج العربى وبعض المستثمرين الإقليميين ... وكان حزب المؤتمر الوطنى يقوم بدفع الفوائد المترتبة على تلك الديون. أما جنوب السودان، فقد واجهته مشكلة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بما فيه نصيبه من الأموال نتيجة لعائدات النفط، مما يجعل الجنوب غير مؤهل لتلقى قروض صندوق النقد الدولى. والمثير للدهشة، أن شيئا لم يذكر بشأن التعارض السافر ما بين جنوب غارق فى عائدات النفط، وبين الحاجة الماسة للاقتراض من المجتمع الدولى.

لقد كانت هناك مخاوف من أن يفضى إرجاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لحسم قضايا ما بعد الاستفتاء بما له من أثر فى تعضيد موقفها التفاوضى وتدعيمه، إلى نقصان أرصدة البشير. لقد طغت تلك المخاوف على خطاب البشير فى عيد الاستقلال، وكذا على خطابه فى جوبا، بالرغم من أن أحد الدبلوماسيين الغربيين قد أشار إلى أن البشير يعمد، فى بعض الأحيان، إلى قول أمور متباينة حين يكون بعيدا عن المدن الكبرى. أما الدبلوماسيون الغربيون فقد نادوا جميعا بزيادة معدلات التنمية ومعونات الإغاثة لشمال السودان، وطالبوا بتعميق مدى التعاون مع النظام. إلا أن المشكلة فى التعاون مع النظام تكمن فى أن الحكومات الغربية لا تسمح لأى من دبلوماسييها بلقاء البشير بسبب الاتهامات الموجهة إليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذى يعد مصدرا لبعض الإرباك.

هذا، وقد أدرج جميع ما سبق فى سياق الحاجة إلى الاستقرار، وذلك فى الوقت الذى سقط فيه حكم الرئيس زين العابدين بن على فى تونس، والذى سرعان ما أعقبه سقوط نظام مبارك فى مصر. أما المسئولون فلم يدركوا أن اهتمامهم وحرصهم على الاستقرار هو الذى أجج ثورات الشرق الأوسط، أو ما بات يعرف "بالربيع العربى". إلا أن ذلك جميعه لم يكن ليدهش الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة، والذى ألمح إلى أن "نقطة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية والدبلوماسيين الغربيين فى تعاملهم مع السودان تكمن فى منظورهم المحدود لمفهوم "الأمن" وإدراكهم الضئيل لسياسة السودان وأمنه". كذلك، فإنه لأمر صارخ ألا يفوه أى من قادة المجتمع الدولى بكلمة "الديمقراطية" ألبتة.

كذلك يبدو الدبلوماسيون الغربيون وكأنهم قد نسوا التاريخ الطويل لكل من البشير وحزب المؤتمر الوطنى بصفتهم من غلاة "الإسلاميين"، وكأنما نسوا أيضا انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، واستمرار قبضة الحزب الشمولية على مجتمع شمال السودان. كذلك، فلم يؤخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون الحزب يخادع الغرب، أو أنه بينما يبدو البشير وكأنه منضم إلى المعسكر "الوسطى" المعتدل، إلا أنه سرعان ما قد يجنح إلى معسكر "الإسلام الراديكالى". وفى ضوء الترتيبات الدولية للقوى المؤيدة لعملية الاستفتاء، والدعم الجارف الملحوظ للجنوبيين لصالح خيار الانفصال، والشكوك فى مدى قدرات جيش السودان الوطنى ... قد يبدو البشير وكأنما اتخذ قرارا حصيفا بعدم معارضة الاستفتاء على نحو سافر. وبالفعل، فإن عدم المصادقة على الاستفتاء ليعنى العودة إلى الحرب مع الجنوب فى وقت تشتعل فيه نيران الحرب فى دارفور، واحتمال أن يعمد الغرب إلى تأييد الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكذا فى الوقت الذى لا يحتفظ السودان، أو يكاد، بأصدقاء دوليين، بل ولا بأصدقاء عرب أو مسلمين، وفى الوقت الذى تعنى

الحرب خسارة الزخم الأمريكى المطلوب لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإسقاط الديون عن كاهله. وبعبارة أخرى، فإن حزب المؤتمر الوطنى ليس لديه خيار واقعى سوى المصادقة على عملية الاستفتاء، وذلك – بالطبع – أمر لا يجعل من البشير رجل دولة، كما لا يجعله "وسطياً معتدلاً" !!

خلاصة

فى أعقاب الأجواء المشحونة التى رافقت عملية الاستفتاء ونتيجته، والتوقعات العامة بأن التصويت سيسفر عن تأييد عارم لصالح خيار الانفصال، وأنه سيتم الوفاء بالحد الأدنى المقرر (٦٠٪)، وتأكيدات البشير للجماهير بأنه سيصادق على نتيجة الاستفتاء، وأن السودان سيكون الدولة الأولى التى ستعترف بمولد جمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة ... إلا أن التصويت الفعلى كان مخيبا للآمال. فمن بين أربعة ملايين اسم مسجل ممن يحق لهم التصويت، صوتت نسبة ٩٨,٨٣٪ لصالح استقلال الجنوب، فيما صوت ١,١٧٪ فقط لصالح خيار الوحدة. أما التصويت خارج السودان فلم تختلف نتائجه كثيرا، فقد صوتت نسبة ٩٨,٠٢٪ لصالح الانفصال. أما جنوب دارفور فكانت المنطقة الوحيدة التى صوت فيها الجنوبيون لصالح الوحدة (٥٩,٤٣٪ من الأصوات المسجلة).

إلا أن الاستفتاء لم يخل من مشاكل، وبخاصة نسبة المشاركة فى التصويت التى تجاوزت الـ ١٠٠٪ فى عشر مقاطعات من بين أكثر من ستين مقاطعة تم فحص بطاقات الاستفتاء بها. وكانت استجابة مفوضية استفتاء جنوب السودان أن قامت بحجب نتائج لجان الاستفتاء التى بلغت نسبة المشاركة بها أكثر من ١٠٥٪ من الأسماء المسجلة – ولم تلتزم بما أقره المراقبون الدوليون بأن تحجب النتائج التى تفوق نسبة الـ ١٠٠٪، بما يتوافق والمعايير الدولية. أما المفوضية فقد ذكرت أن المشكلة قد نجمت عن عملية تسجيل من يحق لهم التصويت، والتى جرت فى

العام الذى سبق الاستفتاء. كذلك، كانت هناك أمور تتعلق بسرية التصويت، والمساعدة فى الإدلاء بالأصوات، ووجود مسئولين أمنيين داخل لجان الاستفتاء وخارجها، وأمور أخرى ... إلا أن أحدا لم يذهب إلى أن تلك النقائص قد أثرت، على نحو بليغ، فى نتائج الاستفتاء. أما فشل الأحزاب فى خلق مناخ ملائم وهو ما يعنى مناخا ديمقراطيا – فلم تشر إليه بعثات المراقبة مطلقا، كذلك لم تتم الإشارة إلى الإكراه الممارس من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان على المدلين بأصواتهم فى الشمال، وفى بعض مواقع الاستفتاء خارج البلاد، وكذا الحالات المناظرة للإكراه من قبل السلطات الشمالية.

وقد كان البشير رحب الصدر:

"لقد تلقينا نتيجة الاستفتاء وقبلناها بصدر رحب لأنها تعبر عن رغبة مواطنى الجنوب. إن اليوم هو يوم فارق فى حياة السودان. وإذ نهنئ شعبنا فى جنوب السودان على اختيارهم، فإننا نأمل أن يكون ذلك الحدث نقطة افتراق بين الحرب والسلم فى السودان، لا نقطة افتراق بين الوحدة والانفصال."

وفى السابع من شباط/ فبراير ٢٠١١ أصدر البشير مرسوما جمهوريا بقبول نتائج الاستفتاء وإلزام كلا الحزبين (حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان) بالعمل "لحسم ما تبقى من قضايا معلّقة بينهما، وبناء علاقات إيجابية وبناءة بين شطرى الأمة". وقد تلا ذلك قبول مجلس الوزراء نتائج الاستفتاء فى جلسة استثنائية برئاسة عمر البشير وحضور نائبيه، سالفاكير وعلى عثمان طه. وبذا، استتبت الأمور على أن الاستفتاء قد مثل الإرادة الحرة للجماهير. وبكل هذا الارتياح، ألقى البشير وسالفاكير خطابين ركزا على الأهداف المشتركة، والإرادة والتصميم المشتركين، والحاجة إلى المضى قدماً – وعلى وجه السرعة – لإنشاء حدود شبه مفتوحة فيما بين البلدين.

كذلك، فقد أسرع قادة المجتمع الدولى إلى إصدار بيانات مشابهة. أما تابو مبيكى، رئيس جنوب إفريقيا، فقد ذكر أن نجاح الاستفتاء فى السودان سوف يساعد فى الترويج للديمقراطية فى إفريقيا، وأن نتائجه قد أكدت التزام الشعب السودانى وقادته بعدم العودة إلى الحرب ثانية، فيما صرح باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستتعامل مع جمهورية جنوب السودان على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك اعتبارا من تموز/ يوليو ٢٠١١، وأردف قائلا: " بالنيابة عن جماهير الولايات المتحدة الأمريكية، فإننى أهنئ جنوب السودان على ذلك الاستفتاء الملهم الناجح الذى اختارت فيه أغلبية ساحقة ممن أدلوا بأصواتهم خيار الانفصال".

إن هذه البيانات وأمثالها متوقعة فى أمثال تلك المناسبات، وبالفعل فشعب جنوب السودان هو أهل للتهنئة على تصويتهم الراقى، بيد أن تلك البيانات والخطب لا تستطيع أن تحجب الخداع والمكائد التى اصطبغت بها حملات كلا الحزبين الحاكمين، أو حقيقة عدم استطاعة أى من زعيمى هذين الحزبين مقاومة عدم ثقته الشديدة فى الآخر، وهو أمر فى محله. لذا، فعند زيارة البشير إلى جوبا قبل الاستفتاء مباشرة، وعده سالفاكير بأنه سوف يوقف دعمه لمتمردى دارفور، فأكد له البشير – بدوره – اعتزامه وقف دعمه للميليشيات الجنوبية. ولكن، وحتى قبل أن يتم الفراغ من التصويت فى الاستفتاء، صار معلوما أنه لم يتم طرد زعماء التمرد الدارفوريين من جوبا (لقد كان أكثرهم مقيمين، بالفعل، فى الغراند أوتيل المملوك لحكومة جنوب السودان). أما الجنرال غاتلوك قاى، الذى أغضبته الانتخابات المزورة فى ولاية "الوحدة"، والتى أدت إلى حرمان أنجلينا تينى درقون من الفوز بمقعد حاكم الولاية، ومن ثم استبعاد ترشيحه لمنصب قيادى ... فقد أعلن تمردا بدعم من القوات المسلحة السودانية.

ونتيجة لذلك، قام زعماء الأحزاب والقادة العسكريون المنتمون لكلا الطرفين

بتنحية الاستفتاء جانبا للتباحث حول الكيفية التى سينتهجونها لتوظيف "وكلائهم" لتعزيز مصالحهم بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء، وكذا منطقة أبيي. وقد استمرت قيادات حزب المؤتمر الوطنى فى التفكير بشأن ما إذا كانت ستعمد إلى توظيف وكلائها لإضعاف حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان والحط من قدرها، أو حتى القضاء عليها تماما ... بينما كان نظراؤهم فى الجنوب يتجادلون فيما بينهم حول ما إذا كانت سيادة دولتهم الوشيكة واستقرارها يستدعيان إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى أم لا. إذاً، فلم يرد إلى ذهن أى من الفريقين وضع السلاح جانبا، والذى إن كان قد تم، لكان سيصبح وبالا على من أقدم عليه لانطوائه على طابع انتحارى.

وفى الجنوب، كان البريق الذى أحاط تسويات تشرين الأول/ أكتوبر بين أحزاب المعارضة والحركة الشعبية لتحرير السودان ما يزال قائما. على أنه سرعان ما زال. وقد كان ذلك أمرا حتميا بسبب وجهة نظر قيادات الحركة الشعبية المغلوطة والتى ذهبت إلى أن التصويت الكاسح لصالح الانفصال يعد مصادقة على مدى جماهيرية الحركة، إذ لم يقبل الجنوبيون سوى هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان كأسلوب ناجع لضمان بقاء "المشروع الانفصالى" وفق المسار الذى خطط له. وبتحقيق ذلك الهدف، اتسعت الفجوة بين الجنوبيين وحكومتهم كثيرا، والذى سرعان ما سيفضى إلى تنامى المشاعر القاسية والعداءات بين أحزاب المعارضة وحكومة الجنوب.

وبينما أظهر المتحدثون الرسميون للقوى الدولية تفاهاتهم وابتذالهم المعهود لنجاح الاستفتاء، والأمل فى مستقبل مزدهر لكلا "السودانين"، إلا أنه وخلف الأبواب المغلقة كان هؤلاء متشككين بشأن تحقق عملية السلام. وقد كان هناك ارتياح جراء تحقق هدفهم الرئيسى وهو انفصال الجنوب، إلا أنهم كانوا -وبحق-

قلقين من الطريق الوعرة المتبدية فى الأفق. وقد أظهرت اجتماعات "الأبواب المغلقة" تلك تشاؤمهم المتنامى بشأن التحول الديمقراطى، وعدم ثقتهم فى أحزاب المعارضة، وإعجابهم المتزلف المداهن بالرئيس عمر البشير الذى لم تسمح لهم حكوماتهم بإجراء مقابلات معه ... تلك الحكومات التى تنظر - رسمياً - إلى حكومة حزب المؤتمر الوطنى على أنها حكومة مارقة. إن تقييم القوى الدولية وأهدافها الحقيقية، مثلها فى ذلك مثل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، لا يحمل إلا ارتباطا واهيا بما يظهرونه من أقوال وشعارات على الملأ. كذلك فهو ينحى جانبا التزام "اتفاق السلام الشامل" بالتحول الديمقراطى، والذى من الممكن أن يتم تجاهله - حالياً - نظراً لانفصال جنوب السودان الذى لاقى القبول. إن ما ذهبت إليه القوى الدولية من كون البشير "وسطيا معتدلا"، وتغاضيها عن عملية التحول الديمقراطى سرعان ما سيزعجها ويقض مضاجعها.